مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٤٠٣ (الاستئناف ١)**

يوم الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد راين .... (أيرلندا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
أوكرانيا	السيد كروخمال
بنغلاديش	السيد أمين
تونس	السيد الجراندي
جامايكا	الآنسة دورانت
سنغافورة	السيد محبوباني
الصين	السيد وانغ ينغفان
فرنسا	السيد لفيت
كولومبيا	السيد فالديفيسو
مالي	السيد عوني
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
موريشيوس	السيد كونجول
النرويج	السيد كولبي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية

(S/2001/983 و Corr.1)

01-61266 (A)
0161266

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الزملاء على إسهاماتهم الجوهرية والقصيرة في آن واحد صباح اليوم. وما زال لدينا ٢٠ متكلما لجلسة بعد الظهر، ولذلك أرجو مواصلة التعاون في هذا الصدد.

السيد أمين (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يشرفني، سيدي الرئيس، أن تترأسون معاليكم هذه الجلسة. إن وجودكم لدليل على الأهمية التي يوليها المجلس لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ولمستقبل ذلك البلد.

إننا نشيد جميعا بالممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، على قيادته المتميزة لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. لقد قدم لنا هو وشعب وزعامة تيمور الشرقية قصة نجاح رائعة، مثلما ذكر متكلمون سابقون.

دعوني أغتنم أيضا هذه الفرصة للإشادة برئيس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية، السيد مري ألكاتيري، الزعيم الأول المنتخب لتيمور الشرقية الذي يخاطب مجلس الأمن، مثلما قال السفير كننغهام في وقت سابق. ونلاحظ أيضا بتقدير بالغ مشاركة ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، وهما شريكان حيويان في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

وسأحاول أن أتوخى الإيجاز الشديد. البيان الرئاسي الذي سيصدر عقب هذه الجلسة سوف يعبِّر عن آرائنا بدرجة كبيرة. وسوف أتكلم حول خمس نقاط محددة.

النقطة الأولى، مثلما أكد الأمين العام في تقريره (S/2001/983)، هي الحاجة إلى علاقات إقليمية قوية. وفي هذا السياق، نشيد بالرئيسة ميغاواتي سوكارنوبوتري على مبادرتها الخاصة بالاجتماعات التي عقدت يوم ١٢ أيلول/سبتمبر. إننا ندعو زعامتَي إندونيسيا وتيمور الشرقية إلى متابعة اجتماعات ١٢ أيلول/سبتمبر بهدف حل الأمور العالقة، بما فيها قضايا الحدود والمرور بين مقاطعة أويكوسي المعزولة وتيمور الشرقية والتعاون الثقافي.

ثانيا، نشدد على الحاجة إلى إدارة مدنية عاملة قوية. ومثلما قال الأمين العام، سيكون هذا أمرا محوريا بالنسبة لمصير البلد في فترة ما بعد الاستقلال. لقد اجتزنا نحن في بنغلاديش مثل هذه التجربة عقب استقلالنا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١. ولقد أحرزت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تقدما كبيرا في وضع العناصر الأساسية لإدارة عامة تيمورية شرقية. وهذا يتطلب استمرار الدعم وتعزيز التقدم المحرز.

ثالثاً، تحتاج المالية العامة ومجالات أخرى هامة في الإدارة المدنية إلى دعم المجتمع الدولي. اننا واثقون من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي مهتمان تماماً بهذا الموضوع. إن فقدان الدخل، بما في ذلك عوائد من ضرائب الخدمات ورسوم الواردات، الذي سيعقب تقليص حجم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، ينبغي أخذه في الحسبان عند التخطيط لدعم المالية العامة.

وستكون هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص بدعم المانحين لصندوقي الاستئمان الرئيسيين – الصندوق الاستئماني للميزانية الوطنية والصندوق الاستئماني لاستثمار رؤوس الأموال والإنعاش. والعنصر الهام في ضمان الحد الأدنى من الدعم الدولي هو توفير المساعدة المؤكدة. ونحن نرى، مثل غيرنا في المجلس، أن دعم الأمم المتحدة لحكومة تيمور الشرقية ينبغي توفيره من خلال الأنصبة المقررة – وهذه نقطة رئيسية في تقرير الامين العام، ونقطة أكد عليها مجددا صباح اليوم. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يفي المانحون الثنائيون والمؤسسات والصناديق والبرامج المالية

الدولية بتعهداها مبكراً من حيث استكمال جهود الأمم المتحدة.

ويأخذني ذلك إلى قضية محددة وهي الإدارة الفعالة للمالية العامة. وينبغي تشجيع القيادة التيمورية الشرقية على إيلاء اهتمام خاص بهذه الناحية. وما فتئ مجلس الأمن يناضل مع بعض حالات بناء السلام بعد الصراع التي تأثرت بعامل الإدارة. إن للتوظيف، خاصة للشباب، أهمية حاسمة في سيناريو ما بعد الصراع. فقد يفسد نقص الوظائف للشباب بعد الاستقلال فرص النجاح. لقد رأينا تأثير الشباب العاطل في إطارنا الوطني، فهذا جزء من تاريخنا.

ينبغي عدم تقويض استقلال تيمور الشرقية من خلال الإحساس الزاحف بالإحباط أو بخيبة الأمل. وحيث أن اقتصاد تيمور الشرقية مبني على أساس جديد تود بنغلاديش أن تؤكد على أهمية الحلول المحلية في معالجة التنمية الاجتماعية الاقتصادية التيمورية. ومن ناحيتنا، يساعد بنك غرامين بالفعل التيموريين على البدء ببرامج ائتمانية صغيرة من أجل القضاء على الفقر وتمكين النساء على وجه الخصوص. ويمكن لمثل هذه المناهج المحلية القائمة على المجتمع المدني، والمكيفة على الإطار التيموري، أن تسفر عن نتائج إيجابية في قطاعات اجتماعية أخرى، بما فيها مجالات مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية. كما أن هذا يسهم إيجابيا في بناء القدرات التيمورية الشرقية التي هي هدف رئيسي للمجتمع الدولي.

لقد أسعدتنا ملاحظة تصريح رئيس الوزراء بأنه يتم حالياً تنقيح القضايا التشريعية المتعلقة ببنوك الائتمانات الصغيرة. وسوف نقدر للممثل الخاص للأمين العام شرحه للكيفية التي ترى بها الإدارة الانتقالية جدوى مثل هذه المشاريع ذات الأثر السريع في دعم زراعة الكفاف في تيمور الشرقية.

وتتعلق نقطتي الخامسة بالانتقال وبالبعثة الخلف للإدارة الانتقالية. وتوافق بنغلاديش على توصيات الأمين العام من أجل الانتقال وخطة البعثة الخلف. إننا سعداء على وجه الخصوص بأن تشديد المجلس على استراتيجية سليمة للخروج انعكس على الخطة التي قدمها الأمين العام.

وأخيراً، نتطلع إلى يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ – بعد ٢٠٠ يوم من الآن – عندما نتمكن من مشاركة شعب تيمور الشرقية في الاحتفال باستقلاله. إننا نتطلع إلى الترحيب به بين المجتمع الدولي. وتظل بنغلاديش ملتزمة بمواصلة العمل مع شعب تيمور الشرقية، ضمن قدرتنا ووسائلنا المتواضعة، حتى ذلك الموعد وبعده.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء الإعراب عن ارتياح وفدي لرؤيتكم، سيدي الوزير، تترأسون جلسة مجلس الأمن هذه اليوم. كما نود الترحيب بالسيد ماري الكاتيري، والإعراب له عن دعم تونس لكل ما يتم إنجازه في تيمور الشرقية. كما نقدم شكرنا إلى البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التزامهما تجاه تيمور الشرقية بصفة خاصة، وبتعزيز السلم في كل أرجاء العالم بصفة عامة.

كذلك أود أن أشكر السيد سيرجيو فييرا دي ميلو على بيانه بشأن التطورات في الحالة في تيمور الشرقية والتقدم المحرز فيما يتعلق بالوجود الدولي بعد الاستقلال. وأود أيضا الإعراب مرة أخرى عن ارتياح وفدي للمنجزات الرائعة في تيمور الشرقية، وشكره على الشرف الذي أسبغه على منظمتنا.

وأود البدء بالتشديد على مدى أهمية تأييدنا لتوصيات الأمين العام الخاصة بالشكل الذي ينبغي أن يأخذه وجود الأمم المتحدة بعد الاستقلال. إن أهم مطلب هو الحفاظ على ما حققته بالفعل الأمم المتحدة ومؤسساتها ومنظماتها غير الحكومية والمجتمع الدولي بأسره في ذلك

البلد. يجب أن نواصل توفير مثل هذا الدعم، خاصة خلال المرحلة القادمة، التي ستكون بنفس أهمية المراحل التي مرت من قبل، بهدف إرساء أساس متين لمجتمع تيموري شرقي جديد.

ونحن نرى ان هناك مفهومين على وجه الخصوص لهما أهمية قصوى عندما نتخذ قرارات الغرض منها تشجيع رفاهة واستقرار ذلك البلد: استراتيجية الخروج وبناء السلام. ونحن مقتنعون بأنه يجب ألا نتعجل في الخروج من تيمور الشرقية. لذلك نطلب من جميع الأطراف أن تدعم عملية تدريجية تفضي إلى إقامة دولة ديمقراطية مستقرة، بمساعدة الأمم المتحدة والمانحين، وبصفة خاصة بلدان المنطقة التي لها دور هام جدا بالنسبة للاستقرار والأمن دون الإقليميين. إننا نؤيد طلب الامين العام تمديد ولاية ادارة الامم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية حتى إعلان الاستقلال بغية ضمان الاستمرارية في جهودنا. ويسعد وفدي أن يوافق على توصية الجمعية التأسيسية التي تنص على أن تصبح تيمور الشرقية مستقلة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

ومن أجل ذلك، نؤيد هيكلة المهام التي سينجزها موظفو الامم المتحدة خلال فترة عامين على الأقل بعد أن تصبح تيمور الشرقية مستقلة. ونتوقع للمهام المحددة في الفقرتين ٦١ و ٧٦ من تقرير الأمين العام أن يتم نقلهما تدريجيا إلى التيموريين، حتى يتمكنوا في الوقت المناسب من تحمل المسؤولية عن مصيرهم في كل المجالات، مثلما أوضح السيد سيرجيو فييرا دي ميلو في بيانه .

وبالطبع فإن لإدماج تيمور الشرقية في بيئتها الإقليمية أهمية كبرى. يجب أن تكون لديها علاقات تعاونية، لاسيما مع إندونيسيا، ويجب ان تكون تلك العلاقات استشرافية — مثلما قال الزعماء الإندونيسيون والتيموريون. وهناك العديد من العوامل التاريخية والإنسانية والاقتصادية لصالح المصير المشترك للبلدين. ينبغي أن نشجعهم على المضي قدما في ذلك المسعى.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أسوة بالمتكلمين الذين سبقوني، أود أن أرحب بكم، سيدي الوزير، وأنتم تترأسون جلسات مجلس الأمن اليوم. ويسعدنا أن نرى بين ظهرانينا رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية السيد الكاتيري، ونحن ممتنون لبيانه الهام. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد سيرجيو فييرا دي ميللو على إحاطته الشاملة التي عهدناها منه.

إننا نرى أن تقرير الأمين العام وخطابه الموجه بالفيديو إلى مجلس الأمن اليوم يكمل أحدهما الآخر، ويتيحان تحليلا عميقا للمهام طويلة الأجل التي تنتظر الأمم المتحدة وشعب تيمور الشرقية وهو على الطريق المؤدي لاستقلال بلاده. ونظرا لوجود قائمة طويلة للمتكلمين اليوم، فإنني سأقصر كلمتي على بضع ملاحظات تتعلق بشكل خاص بمفهوم التواجد الدولي المستقبلي في تيمور الشرقية.

ولا يسعنا إلا أن ننوه بالتقدم الهام الذي أحرز في تنفيذ العناصر الأساسية لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بما في ذلك الانتقال إلى مرحلة الاستقلال، وإنشاء إدارة حكومية، وتهيئة بيئة أمنية مستقرة. ومما يشجعنا أنه قد تم إحراز تقدم كبير في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصحة، وفي قطاع التعليم، وفي بناء قطاع الخدمة المدنية في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بموظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لجهودهم المثابرة، وبشكل شخصي للممثل الخاص السيد سيرجيو فييرا دي ميللو على قيادته القديرة والفعالة للبعثة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يخالجنا أدنى شك من أنه بمجرد أن تصبح تيمور الشرقية بلدا مستقلا، فإنها ستظل بحاجة إلى المزيد من الدعم الدولي الكبير في مجالات عديدة، بغية ضمان استتباب الأمن في ذلك البلد، وكفالة استدامة واستقرار هياكله الحكومية، ونرى أن هذا الدعم يمكن توفيره من خلال بعثة متكاملة تخلف الإدارة الانتقالية بولاية من مجلس الأمن. ونحن بحاجة إلى وضع مفهوم شامل وواقعي ودائم لهذه البعثة يقوم على أساس الظروف التي نشأت مؤخرا، واحتياجات المستقبل، وتطلعات التيموريين الشرقيين في المجالات التي تحتاج إلى دعم متواصل في المقام الأول. ونؤيد في هذا السياق التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الأخير.

ونرى أن استراتيجيات مجلس الأمن في تيمور الشرقية ستحتاج إلى إدخال العنصر العسكري وعنصري الشرطة المدنية والخدمة المدنية في البعثة الخلف. فاستتباب الأمن يحتاج إلى توفير قوة شرطة ووجود عسكري. ونرى أنه من الضروري أن يكون هذا الوجود متناسب مع المخاطر والتهديدات الأمنية التي قد توجد على الصعيد الميداني. لذلك، نحن نؤيد ضرورة وجود قوة مستمرة يحدد حجمها بحسب احتياجات الحفاظ على بيئة أمنية وينبغي أن تكون قوة حفظ السلام ذات قدرة عالية على التحرك، ومواجهة أي تهديد خارجي، وتوفير الدعم الأمني للتصدي لأي اضطرابات تقع داخل البلاد. ونرى أن قوة حفظ السلام ستظل تعمل في تنسيق وثيق مع قوة الدفاع التيمورية الشرقية للحفاظ على بيئة أمنية، مع تشديد خاص على تواجد قوي في مناطق الحدود.

ومن الأهمية بمكان تمكين التيموريين الشرقيين من الاضطلاع بدور أكبر في استتباب الأمن العام وفي الدفاع عن حدود تيمور الشرقية. ونرى أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تجعل تقليص وجودها يتم على خطوات تتمشى مع التطور التدريجي لقوة الدفاع ولقوة الشرطة لتيمور الشرقية. ويعتبر إنشاء كتيبة للمشاة التيموريين وفتح مركز للتدريب من الإنجازات الهامة. كما أن إنشاء قوة شرطة فعالة من أبناء التيموريين الشرقيين عنصر حاسم يحتاج إلى تنميته. وفي رأيي أن دور عنصر الشرطة المدنية يتزايد بشكل كبير، وأن الهدف الأساسي من وجوده هو تعزيز قدرات قوة شرطة تيمور الشرقية، والنهوض بالهياكل المؤسسية على الصعيد الميداني. ونتفق مع ما ارتآه الأمين العام من أنه ينبغي الاحتفاظ بالقوة الأساسية للشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة حتى يتم تدريب ونشر أفراد شرطة تيمور الشرقية بشكل كامل.

وعلى الرغم من أنه قد اتخذت خطوات كبيرة صوب تمكين التيموريين الشرقيين من الاضطلاع بالمهام التي تقوم بها الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة، إلا أن الخبرات المحلية غير موجودة في بعض المجالات الحكومية الهامة. كما أنه يلزم بقاء الموظفين الفنيين المدنيين في إطار البعثة الخلف لتقديم مساعدة أساسية للحكومة الجديدة. وفي رأينا أن تعزيز نظام العدالة الوطنية، وهياكل حقوق الإنسان، والقدرات الوطنية يمكن أن يكون عنصرا هاما لضمان الاستقرار للمنجزات التي حققتها عمليات حفظ السلام في تيمور الشرقية ولاستمرارها بعد انتهاء هذه العمليات. وسوف تحتاج هذه المجالات إلى اهتمام خاص من البعثة الخلف. ومن الصواب والمهم توفير تمويل كاف وفي توقيت حسن للعنصرين العسكري والمدني على حد سواء.

ونحن على ثقة من أن ترتيب تواجد دولي هام سيشمل إشراك مجموعة واسعة من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في تيمور الشرقية، فضلا عن مؤسسات مالية دولية ومانحين دوليين آخرين. وقد استمعنا باهتمام كبير صباح اليوم إلى البيانين الهامين من ممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد حددا فيهما الأنشطة التي تقوم

بهـا هاتـان المؤسسـتان في تيمـور الشـرقية. ونـرى أن مشاركتهما في مناقشات مجلس الأمن حول استراتيجيات المستقبل لبناء السلام ستكون مفيدة للغاية.

وأود أن أختتم كلمتي بنظرة استشرافية. ينبغي لنا أن ندرس بعناية توقيت ونتائج أي تخفيض تجريه في الوجود الدولي في تيمور الشرقية. وينبغي أن تتوقف استراتيجية خروجنا إلى حد كبير على التقدم الذي يحرز في بناء القدرات، ولا سيما في مجالات الشرطة، ونظام العدالة، والقدرات المؤسسية، والأمن طويل المدى في تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لأيرلندا.

أرحب بوجود السيد فييرا دي ميللو هنا اليوم، وأعرب عن تقديري العميق لالتزامه الشخصي، والتزام إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالمساعدة في مرحلة انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال، وبوضع خطط تفصيلية لمستقبل وجود الأمم المتحدة هناك. وأشكر السيد كارلسون ممثل البنك الدولي والسيد ديابري ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على كلمتيهما المفيدتين والزاخرتين بالمعلومات. وأرحب بشكل خاص بالسيد الكاتيري، والسيد بورغس، والسيد دي أروخو. وأسوة بهؤلاء الضيوف وبالشعب الشجاع الذي يمثلونه، تتطلع أيرلندا بلهفة إلى اليوم الذي سيأتي فيه هؤلاء الضيوف، لا كزائرين لمجلس الأمن، وإنما كممثلين لتيمور الشرقية التي ستحتل مكانها اللائق في الجمعية العامة لهذه المنظمة العالمية.

وسوف يدلي ممثل بلجيكا في وقت لاحق ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ وأيرلندا توافق تمام الموافقة على ذلك البيان.

وتشيد أيرلندا بما أبداه شعب تيمور الشرقية من إحساس بالكرامة والنزاهة عندما قام في الآونة الأخيرة جدا بعمله الجماعي لتقرير المصير في الانتخابات الوطنية التي جرت في شهر آب/أغسطس. لقد استمد قوته من الدعم الدولي وإقامة نظامه السياسي الجديد. وسوف يتكاتف هذا الشعب ليعلن يوم ٢٠ أيار/مايو القادم استقلاله ويحتفل به بشكل رسمي ونتمنى جميعا أن نشارك في تلك الفرحة والأمل في مستقبل زاهر.

لقد ساعدت الأمم المتحدة دولة على الوقوف على أقدامها، ولكن ينبغي علينا أن نرعاها لفترة أطول قبل أن نتركها وشأنها. ويتعين أن تقوم هذه المنظمة بدور حيوي للحفاظ على التقدم المحرز في تيمور الشرقية حتى تشكل إدارة فعالة وتحقق الاستقلال التام لأول مرة بعد أربعة عقود من الحكم الأجنبي. وفي هذه الفترة الحرجة، لا نستطيع أن نظهر بأننا نقلص مسؤولياتنا والتزامنا بهذه العملية لبناء القدرة.

وتعرب الحكومة الأيرلندية عن تأييدها لتقرير الأمين العام الذي صدر مؤخرا وتقييمه الذي يفيد بأن انسحاب الوجود الدولي في موعد سابق لأوانه من شأنه أن يترك أثرا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في عدد من المجالات الحاسمة. ونوافق على ضرورة استمرار انشغال الأمم المتحدة بتيمور الشرقية بغية حماية الإنجازات الرئيسية التي تحققت حتى الآن، ونعتقد بضرورة وجود دولي له شأنه حتى الاستقلال وبعده.

ولتأكيد هذا الالتزام، نؤيد بالكامل توصيات الأمين العام الرامية إلى إنشاء بعثة متكاملة يأذن بها مجلس الأمن. وينبغي أن تتألف تلك البعثة من عنصر عسكري وعنصر شرطة مدنية وعنصر مدني، وتتضمن مخصصات لعنصرين حيويين في مجال حقوق الإنسان والعدالة. ولا ينبغي إنهاء عملية تقليص إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والوجود الدولي إلا بما يتفق مع تطوير القدرة المحلية. ومن دواعي سروري أن فرقة القوات الأيرلندية ستواصل خدمتها

في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وفي البعثة الخلف لها.

وينبغي أن يشارك جميع الأعضاء في الأمم المتحدة في تقديم الدعم لتيمور الشرقية في مرحلة ما بعد استقلالها، ولذلك، نعتقد بقوة بضرورة تمويل البعثة الخلف من الميزانية العادية.

وعلى الرغم من التقدم السياسي، فإن الإمكانيات الاقتصادية لتيمور الشرقية ضئيلة إلى درجة تجعل من الضروري استمرار تدفقات كبيرة من المعونة إلى قاعدتها المالية. وإننا نشيد بالتقدم الهائل الذي أحرزته تيمور الشرقية بالفعل في القطاعات الرئيسية، بدعم الأمم المتحدة وصناديق الائتمان التابعة للبنك الدولي، ومصارف التنمية والأعضاء الآخرين من المجتمع الدولي المانح.

ويجب أن تكون تنمية تيمور الشرقية مدفوعة برغبات أبنائها وليس بأولويات المانحين. وسيكون التعاون الوثيق ضروريا بين الهيئات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، وبصفة أساسية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمانحين الثنائيين لضمان استخدام الموارد استخداما فعالا ومتسقا في دعم بناء القدرة على الصعيد المحلي. وقد خططت أيرلندا على الصعيد الثنائي لمضاعفة معونتها المخصصة لتيمور الشرقية في السنة المقبلة.

وستكون مهمتنا في السنوات القليلة المقبلة تيسير بروز أمة قوية ونابضة بالحيوية - أمة بناها الشعب ولمصلحة الشعب. وإن تيمور الشرقية تحتاج إلى التزامنا، خلال فترة الانتقال الحرجة إلى الاستقلال، لتحقق حريتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكاملة. وينبغي لنا أن ننهض لمواجهة التحدي مع أبناء تيمور الشرقية في تحقيق مستقبلهم.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي هو ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي لوكر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي سيدي الرئيس، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أن أرحب بكم ترحيبا حارا في نيويورك وأن أرحب خصوصا بوجودكم هنا وأنتم تترأسون مجلس الأمن خلال هذه المناقشة البالغة الأهمية.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وإن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا، ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية - أيسلندا وليختنشتاين - تؤيد هذا البيان.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، وأن أتقدم إليه مرة أخرى بتهانئنا الحارة على العمل الذي اضطلع به حتى الآن بصفته رئيسا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويسعدنا بوجه خاص أن ننوه بحضور عدة أعضاء هنا من الحكومة الانتقالية، انتخبوا ديمقراطيا للجمعية التأسيسية، وأن نرحب ترحيبا حارا برئيس الوزراء، السيد ماري ألكاتيري؛ ونائب وزيره للشؤون الخارجية والتعاون، السيد فيرناندو دي أرويو. ويغتنم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة الفريدة ليؤكد لهم، بثقة واقتناع، دعمه لهم في أداء واجباهم.

إن أبناء سكان تيمور الشرقية يعيشون في حقبة بارزة ومثيرة للغاية. وقد بدأ ممثلوهم المنتخبون في الجمعية عملية إعداد مشروع الدستور للدولة المقبلة. وكما أكد

الممثل الخاص للأمين العام للتو، إن ذلك العمل يمضي بصورة طيبة وهم يحرزون تقدما إلى الأمام. والاتحاد الأوروبي يرحب بذلك. وكما اتضح في التقارير الصادرة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذه السنة عن اللجان الدستورية على مستوى المقاطعات، قبل الحملة الانتخابية، من المهم أن تنعكس آراء أبناء تيمور الشرقية في المشروع النهائي للدستور.

ونعرب عن ترحيبنا بالقرار الذي اتخذته الجمعية التأسيسية، والذي أشاد به الأمين العام أيضا، بتحديد أيار/مايو المقبل موعدا لنقل السلطات السيادية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية إلى حكومة دولة تيمور الشرقية. وذلك سيتيح للتيموريين وقتا لضمان انتقال سلس وللسماح بالاستقرار التدريجي، ولكن الضروري، للهياكل الإدارية.

وترجيح إجراء أول انتخابات رئاسية للدولة الجديدة سيكون خطوة أخرى هامة تجاه الديمقراطية وإنشاء دولة قابلة للاستمرار. وإننا نتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي إجراء الانتخابات قبل إعلان الاستقلال، حتى يتسنى للإدارة الانتقالية، قبل مغادرتها، ضمان إجراء الانتخابات بصورة سلسلة.

ولا يزال استمرار أنشطة المليشيات في تيمور الغربية يشكل أحد همومنا الرئيسية. ويسعدنا أن نلاحظ، مع ذلك، زيادة عدد اللاجئين العائدين إلى تيمور الشرقية. وإننا نؤكد على أهمية الإبرام السريع لمذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة والحكومة الإندونيسية للسماح بعودة الوكالات الإنسانية، لتساعد في جهود إعادة اللاجئين إلى موطنهم.

ونشكر الأمين العام على وضعه خططا للوجود الدولي مستقبلا في تيمور الشرقية. وقد أحاط الاتحاد الأوروبي علما على النحو الواجب بالتخفيض المقترح في حجم عنصره العسكري وعنصري الشرطة المدنية والإدارة المدنية. وإعادة التشكيل تلك، التي اقتُرحت عقب العديد من المشاورات مع ممثلي الشعب التيموري، ينبغي أن تمكن من الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب ما إن يعلن الاستقلال. ولذا فإن الاتحاد يؤيد توصيات الأمين العام من أجل بعثة متكاملة ويتطلع إلى توصياته الإضافية.

ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يستمر الحوار بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والأمانة العامة وأبناء تيمور وكل الجهات المؤثرة الأخرى المعنية بتيمور الشرقية، بغية ضمان تكييف الإدارة الانتقالية تدريجيا والانتقال الخالي من الألم إلى البعثة التي تخلفها، وفقا لاحتياجات السكان.

وكما شدد الأمين العام في تقريره، فإن مغادرة موظفي الأمم المتحدة سيكون لها أثر سلبي على اقتصاد تيمور. ويجب على المجتمع الدولي ضمان تقليل هذا الأثر إلى الحد الأدنى، ومن المتوقع صدور توصيات الفريق العامل بشأن الموضوع قريبا.

وفي المستقبل يتعين على الوجود الدولي مواصلة الجهود الكبيرة الجارية في مجال التعمير. وسيشارك الاتحاد الأوروبي في هذه الجهود، بالتعاون مع المؤسسات الدولية المانحة وجميع الجهات الفاعلة المعنية. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في إيلاء أهمية خاصة لعملية المصالحة الوطنية.

ومما لا غنى عنه تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة في عام ١٩٩٩ إلى العدالة. ومما له أهمية بالغة في هذا الصدد تدريب موظفي دولة تيمور وموظفي الخدمة المدنية في المستقبل في مجال العدالة الجنائية والإدارية ووحدة الجرائم الخطيرة. وإننا نكرر دعوتنا إلى سلطات جاكارتا لاختتام الإجراءات في قضية مقتل ثلاثة من العاملين بمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين السنة الماضية في أتامبوا.

ويتعين على الجهود المبذولة للتعمير أيضا التصدي لتحسين خدمات العناية الصحية والتعليم فضلا عن إصلاح

شبكات النقل، حتى يمكن لظروف التيموريين المعيشية أن تعود تدريجيا إلى الحالة الطبيعية. واللجنة الأوروبية، التي استضافت مؤتمرا للمانحين في كانون الأول/ديسمبر الماضي، تقوم حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجيتها الرامية إلى دعم الجهود الإنمائية في تيمور الشرقية في المدى المتوسط والطويل.

وإن نجاح الإدارة الانتقالية لا يمكن إنكاره، وما تم إنجازه منذ خريف عام ١٩٩٩ أمر رائع. ويجب على المجتمع الدولي أيضا ضمان نجاح عملية مغادرة الإدارة الانتقالية والانتقال إلى وجود دولي يكون فعالا ومتسما بالكفاءة في جهوده المتعلقة بالتعمير. والاتحاد الأوروبي يدعم دعما كاملا الأمانة العامة للأمم المتحدة ومختلف إداراتها في هذه المهمة وفي تخطيط المراحل المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيكاس دا كوستا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): إن البرتغال تؤيد تأييدا كاملا البيان السابق، الذي أدلى به ممثل بلجيكا، السفير ستيفان دي لوكر، بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي. وبما أن العديد من وجهات نظرنا مضمنة في ذلك البيان، فإني سأركز على نقاط معينة يولي بلدي لها أهمية خاصة في هذه المرحلة.

اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أركز على حضوركم هنا اليوم وأن أرحب به بوصفه تعبيرا عن الأهمية التي ظلت أيرلندا توليها دائما لتيمور الشرقية. وإني قد تشرفت خلال سنوات عديدة بمشاهدة التزام بلدكم، والتزامكم الشخصي خاصة، بهذه المسألة، وإنها لمناسبة سعيدة جدا بالنسبة لي أن أراكم هنا اليوم تترأسون هذه الجلسة.

وأود أن أبدأ كلامي بالإعراب عن تقدير البرتغال العميق للأمين العام على تقريره عن تيمور الشرقية. ولقد رسمت توصياته بوضوح الطريق المفضي إلى انتقال المسؤوليات بسلاسة وتدرج من الأمم المتحدة إلى السلطات التيمورية الشرعية.

إن الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو – الذي يستحق عمله الممتاز كامل عرفاننا والذي كان عاملاً هاماً للأمم المتحدة – أوضح لنا الحقائق، ونحن ممتنون له غاية الامتنان على ذلك. وأود أن أؤيد حرفياً ما قاله زميلي الممثل الدائم لفرنسا، جون – دافيد لفيت، عن دور سيرجيو فييرا دي ميلو، وعن نوعية عمله، وإسهامه البارز في أداء هذه المنظمة.

ولقد تسنى للمجلس أيضاً فرصة الاستماع إلى رئيس الوزراء ماري الكاتيري، رئيس الوفد التيموري، الذي يضم أيضاً وزيرة المالية، السيدة فيرناندا بورغيز، ونائب وزير الشؤون الخارجية، السيد فيرناندو آروجو. ويحدوني الأمل في أن تساعد إحاطته الإعلامية عن الحالة على الأرض مجلس الأمن على تقييم أفضل لكيفية سير الأمور وعما يجب فعله بغية التحضير للاستقلال. وأعتقد أن واقعيته، بل ورؤياه أيضا، تمثلان ضماناً واضحا لتكون الشؤون التيمورية في أيد أمينة.

وأريد أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على فرصة الاستماع إلى البيانات التي قدمها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللذان اضطلعا وسيضطلعان بدور هام جدا في انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال.

ولقد أثنت البرتغال عدة مرات من قبل على عمل التيموريين وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. والنجاح الذي أحرز في مجالات متنوعة من قبيل تأهيل البنية التحتية، وإعادة فتح المدارس، وتوفير الرعاية الصحية

الأساسية، وإنشاء خدمة مدنية، وتشكيل قوات شرطة وقوات مسلحة، أمر مشهود ومؤثر بحق. ونعتقد أن هذا التقدم قد وضع تيمور الشرقية على المسار الناجح نحو الاستقلال، ويحدونا الأمل في إمكانية صون هذا المسار واستدامته. وانخراط مجلس الأمن ككل والدعم الذي يقدمه، وفرادى دوله الأعضاء، أمر أساسي لإحراز هذه النتائج. ونحن على ثقة بأن المجلس سيواصل دعم هذا الجهد، وجعل تيمور الشرقية سابقة إيجابية بالنسبة لمستقبل عمليات الأمم المتحدة.

ومهما تكلمت فلن أكون مغاليا حيال أهمية كفالة استدامة السلام والأمن في تيمور الشرقية، لا سيما في ضوء الحالة الدولية الراهنة. فتلك المنطقة من العالم لديها ما يكفيها من عوامل عدم الاستقرار، وينبغي لنا ألا نهيئ ظروفا لنشوء مزيد من هذه العوامل.

إن القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) ينص بوضوح على أن ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تتألف من العناصر التالية:

> ”توفير الأمن والمحافظة على القانون والنظام في كل أنحاء إقليم تيمور الشرقية؛ وإنشاء إدارة فعالة؛ والمساعدة في إنشاء الخدمات المدنية والاجتماعية؛ وضمان تنسيق وإنجاز المساعدة الإنسانية والإنعاش والمساعدة الإنمائية؛ ودعم بناء القدرات اللازمة للحكم الذاتي؛ والمساعدة في تهيئة الظروف الملائمة للتنمية المستدامة“.

وهذه الولاية غير مسبوقة من حيث نطاقها وتعقيدها. وبالرغم من أن الإدارة الانتقالية تبذل جهودا دؤوبة، فإن هذه المهام لم تكن لتكتمل بحلول الاستقلال. والحالة الأمنية والسياسية عموما ستظل هشة. لذلك، من الحيوي الإبقاء على التقدم المحرز والبناء عليه بغية عدم تعريض الاستثمار الضخم للخطر، وهو الاستثمار الذي وظفه المجتمع الدولي، ولا سيما التيموريون أنفسهم، من حيث تقديم الأرواح البشرية.

واعترف هذا المجلس، في الواقع، بهذه الحقيقة فعلا عن طريق التأكيد، في مناسبات عديدة، على الحاجة إلى وجود دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال.

واسمحوا لي الآن أن أركز على مقترحات محددة تقدم بها الأمين العام في تقريره. ونحن نفهم أن هذه الاقتراحات لا تزال بحاجة إلى بلورة. ويتعين التخطيط في ضوء النتيجة التي تخلص إليها الجمعية التأسيسية، وآراء جميع أعضاء الحكومة الانتقالية من التيموريين، والتنسيق فيما بين جميع الأطراف الدولية، والتطورات الأمنية على الأرض. لكننا نعتقد اعتقادا قويا بأن تقرير الأمين العام يتضمن الإطار الصحيح لوجود مستقبلي للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. والبرتغال، بصفتها بلدا رئيسيا مساهما بقوات، تؤيد تأييدا كاملا خطط الأمين العام الرامية إلى إنشاء بعثة متكاملة، تتضمن مكونا عسكريا ومكون شرطة ومكونا مدنيا، بما في ذلك وحدة مدنية لدعم حكومة الاستقلال المقبلة.

ونعتقد أن كلا من الأرقام والمواعيد التي اقترحها الأمين العام بخفض جميع العناصر هي منطقية ومعقولة. وتوصياته المتعلقة بفترة ما بعد الاستقلال ممكنة التحقيق في المستقبل المنظور، وهو أكثر مما يمكن أن يقال عن العمليات الأخرى للأمم المتحدة. وتكلفتها ممكنة أيضا، حيث أن المبالغ ستكون صغيرة نسبيا، ولا سيما إذا كنا نعتقد أن هذه العملية قد تكون العملية الوحيدة الناجحة للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. وهذه التوصيات، قبل كل شيء، يتعذر الاستغناء عنها على الإطلاق لكفالة الوفاء بولاية الإدارة الانتقالية، وتجنب تعريض كل ما تحقق حتى الآن للخطر.

ولدى النظر في مستقبل تيمور الشرقية ودور الأمم المتحدة فيها، يتمثل الأمر الأساسي في معالجة مسألة العدالة وحقوق الإنسان. ونحن نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في إنشاء جهاز للقضاء التيموري وفي إنشاء بعثة الحقيقة والمصالحة. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في التحقيق في الجرائم الخطيرة المرتكبة في تيمور الشرقية خلال عام ١٩٩٩. ومع ذلك، لا يزال يتعين مواصلة بذل الجهود في هذا المجال، لأنها جهود أساسية بالنسبة للاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد لأجل بعيد. لذلك تؤيد البرتغال خطط الأمين العام الرامية إلى تضمين بعثة الأمم المتحدة في فترة ما بعد الاستقلال وحدة الجرائم الخطيرة، وإلى توفير وجود قوي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء الإقليم.

وتأمل البرتغال في أن يتمكن هذا المجلس من الاتفاق على تأييد التوصيات التي اقترحها الأمين العام عن بعثة ما بعد الاستقلال في تيمور الشرقية. وأي شيء أقل من ذلك من شأنه أن يبعث برسالة سلبية جدا إلى التيموريين، وإلى الأمم المتحدة على أرض الواقع، وإلى المنطقة. وإنني على ثقة بأن المجلس لا يريد ذلك في الوقت الراهن.

إن نجاح الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لن يقاس بالإنجازات التي حققتها في غضون ثلاث أو أربع سنوات كانت متواجدة خلالها في البلد. بدلا من ذلك، يحكم عليها في ضوء استدامة تلك الإنجازات، ولا سيما بالنسبة للإدارة والإطار المؤسسي اللذين تخلفهما وراءها.

وحسبما أشار إليه الأمين العام بحق في تقريره، ''فإن المسؤولية عن إقامة دولة قابلة للحياة في تيمور الشرقية تقع في نهاية المطاف على شعبها''. ونحن نوافق على ذلك تمام الموافقة. فالتيموريون كافحوا لسنوات من أجل نيل استقلالهم. وقد أظهروا قدرا كبيرا من الشجاعة والنضج السياسي. ودللوا على أنهم يريدون أن يكونوا مسؤولين عن مصيرهم، وعلى تمكنهم من القيام بذلك. بيد أنهم طلبوا منا أيضا المساعدة – وهي مساعدة متواضعة إزاء المهام الشاقة الماثلة أمامهم. ومن واجبنا، نحن الأمم المتحدة، تقديم المساعدة إليهم لتحقيق ذلك المسعى. وعلى هذا المجلس أن يعمل وفقا لمسؤولياته التي أوكلها إليه ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكاساكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب، باسم الحكومة اليابانية، عن امتناننا لكم، السيد الرئيس، على تجشم عناء السفر من أيرلندا إلى نيويورك بغية ترؤس الجلسة العامة المنعقدة اليوم بشأن الحالة في تيمور الشرقية. ونقدر تقديرا صادقا قيادة أيرلندا في هذه المسألة الهامة.

كما نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، ورئيس وزراء الحكومة الانتقالية في تيمور الشرقية وبقية أعضاء وفده لوجودهم بيننا في جلسة اليوم.

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على إعداده التقرير عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وترحب حكومة اليابان بهذا التقرير، الذي جاء نتيجة قيمة للعمل الذي جرى في كل من نيويورك وديلي على مدى الأشهر القليلة الماضية.

كان من المستوصب لو أن التقرير قد تضمن مزيدا من التفاصيل فيما يتعلق بشكل وجود الأمم المتحدة في فترة ما بعد الاستقلال. لكننا نفهم جيدا أن إجراء تقييمات دقيقة للحالة على الأرض هناك وإعداد خطة مثالية وعملية تقوم على أساس تلك التقييمات ليست بالمهمات الهينة. لذلك،

فإنني ممتن للسيد فييرا دي ميلو الذي قدم لنا اليوم تفاصيل إضافية متممة لتقرير الأمين العام.

ومن المهم أن يوفر مجلس الأمن، في موعد مبكر دلالة واضحة بقدر الإمكان فيما يخص الوجود المستمر للأمم المتحدة في فترة ما بعد الاستقلال. وهذا ضروري لطمأنة وتشجيع شعب تيمور الشرقية، وأيضا البلدان التي لها مصالح قوية في الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتيمور الشرقية.

وكما أشير بحق في تقرير الأمين العام، ينبغي أن تتضمن البعثة الخلف عنصرا عسكريا، وعنصرا للشرطة المدنية وعنصرا للإدارة المدنية. وفي هذا السياق، تؤيد حكومة اليابان مفهوم الأمين العام لبعثة للأمم المتحدة في فترة ما بعد الاستقلال.

ونأمل أن تعزز البعثة الخلف، استنادا إلى المزيد من العمل المتسارع للأمانة العامة في الأسابيع المقبلة، في شكل قرار يصدره مجلس الأمن بنهاية شهر كانون الثاني/يناير القادم، عندما يكون من المقرر تجديد ولاية البعثة. ومن المستصوب أن تبدأ المناقشات بسرعة بشأن خطط مفصلة محددة لهذه العناصر، تتضمن مستوى التمويل وشكله.

ويسرني أن أرى أن العملية نحو الاستقلال تحرز تقدما ثابتا بفضل الجهود التي يبذلها، ليس فقط شعب تيمور الشرقية، وإنما أيضا المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص السيد فييرا دي ميللو وفريقه في الإدارة الانتقالية كلها. ومن الواضح، أن الإدارة وأبناء تيمور الشرقية سيكون مطلوبا منهما بذل جهود أخرى من أجل تحقيق الاستقلال بنجاح في أيار/مايو من العام القادم. لكن التقدم المحرز حتى الآن يوفر لكل الأطراف المعنية أساسا قويا لتخطط عليه للمستقبل.

الجهود التي يبذلها أبناء تيمور الشرقية أنفسهم ذات أهمية حاسمة لبناء دولتهم في فترة ما بعد الاستقلال. وإن شعب تيمور الشرقية نفسه، على أية حال، هو المسؤول عن مستقبله.

إن الشعور الواضح بالتملك من جانب أي متلق للمساعدة، أساسي أيضا لجعل المساعدة الأجنبية فعالة حقا لتنمية البلد ذي الشأن. ومن الواضح أن تيمور الشرقية المستقلة ستظل بحاجة إلى المساعدة الدولية. واجتماع المانحين بشأن تيمور الشرقية المقرر عقده في أوسلو في كانون الأول/ديسمبر سيكون هاما في هذا السياق. وحكومة اليابان مستعدة للقيام بدور هام في ضمان أن يكون هذا الاجتماع مثمرا.

لكن ذلك الاجتماع مجرد خطوة واحدة، وإن كانت هامة، في العملية الطويلة الصعبة لبناء الدولة التي سيكون على الحكومة المقبلة وعلى شعب تيمور الشرقية أن يعملا على تحقيقها في السنوات المقبلة. وبهذا الاعتراف، أود أن اختتم بياني بالتأكيد لشعب تيمور الشرقية بأن حكومة اليابان ستظل شريكا له في الوقت الذي يقوم به بمهمة بناء الدولة، وهي مهمة مجزية وإن كانت تمثل تحديا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوث (استراليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في شكركم شكرا خالصا، سيدي الرئيس، للشرف الذي أوليتمونا إياه بحضوركم وترؤسكم هذا الاجتماع الهام اليوم. فشكرا على هذا فعلا. واسمحوا لي أيضا، في البداية بأن أثني على أداء أيرلندا الماهر لرئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. لقد كان أداء مؤثرا فعلا. ولقد كان من المناسب حقا أن تكون أيرلندا،

وهي مؤيد قوي ثابت لانتقال تيمور الشرقية السلمي إلى دولة مستقرة ديمقراطية فعالة مستقلة، هي التي تترأس المجلس في هذه المرحلة الهامة من عملية انتقال تيمور الشرقية.

لقد طلبتم منا، سيدي الرئيس أن نتوخى الإيجاز. وأنا لا يمكنني أن أعد بأن يكون بياني مسليا كبعض الكلمات التي أدلي بها صباح اليوم، لكني أعد بأن أختصر.

أريد أن أبدأ، بوضوح، مثل آخرين كثيرين، بشكر السيد سيرجيو فييرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية الشاملة الواضحة صباح اليوم. وأعرب عن شكر استراليا المستمر له شخصيا، ولكل أفراد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، لتفانيهم لوضع أساس قوي لمستقبل تيمور الشرقية. وانضم إلى زميلي الفرنسي والبرتغالي في القول بأن السيد سيرجيو فييرا دي ميللو رمز للأمم المتحدة التي اكتسبت توا جائزة نوبل للسلام.

أحيي أيضا بسرور وجود رئيس الوزراء مري ألكاتيري وسائر الأعضاء المنتخبين لحكومة تيمور الشرقية الانتقالية الثانية. إن وجودهم هنا اليوم حيوي لإجراء تقييم فعال أمين للتقدم الذي أحرز في الانتقال حتى الآن، وللأولويات والتحديات التي لا تزال على الطريق.

اليوم أتيحت لمجلس الأمن فرصة ليرسل إشارة قاطعة لشعب تيمور الشرقية وللمجتمع الدولي بالتزامه المستمر بعملية الانتقال الناجحة في تيمور الشرقية. ورأي استراليا القاطع هو أن هذه الإشارة ينبغي أن تتخذ شكل تأييد واضح من جانب المجلس للتوصيات التي طرحها الأمين العام في تقريره الأخير.

في ذلك التقرير، الذي نؤيده تأييدا تاما، وضع الأمين العام كل العناصر المطلوبة لعملية تخطيط فعالة سلسة تتم في وقت مناسب لما تبقى من مرحلة انتقال تيمور الشرقية. وقدم إلينا خطة مدروسة بعناية ومعتدلة ومسؤولة لعملية تخفيض مرحلية. ونحن نأمل أن تؤدي هذه إلى دولة ديمقراطية مستقرة في تيمور الشرقية، مع الوفاء بالاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل بواسطة وكالات الأمم المتحدة ومساعدة المانحين الآخرين.

لا شك في أن كفالة وجود دولي كاف مؤلف من عنصر عسكري وعنصر شرطة وعنصر مدني ستكون حيوية للانتقال الناجح لتيمور الشرقية. واستراليا تؤيد توصيات الأمين العام المفصلة للعنصرين الأولين - العسكري والشرطة المدنية. ونعتقد بأن الوجود المدني الفعال لا يقل أهمية عن ذلك.

إننا نتفق بقوة مع رأي الأمين العام بأن توفير مكون جوهري للوظائف المدنية سيكون حيويا لفترة ما بعد الاستقلال إذا ما أريد لإدارة تيمور الشرقية في المستقبل أن تبقى على قيد الحياة وأن تزاول مهامها بشكل فعال. ونحن نعترف بالعمل المكثف الذي قامت به الإدارة الانتقالية وسائر الوكالات، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإجراء دراسة شاملة للخيارات المتاحة لتمويل هذا العنصر المدني. ولقد لاحظنا عن كثب الحدود والمخاطر التي تتصل بالاعتماد المفرط على خياري التمويل الطوعي والثنائي. ونؤيد تأييدا قويا استخدام تمويل الوظائف الجوهرية التي حددها الأمين العام من الأنصبة المقررة باعتبارها وظائف أساسية لاستقرار وأداء الحكومة، ولا تتوفر الخبرات المحلية لها حتى الآن.

ورأي استراليا الثابت هو أن تأييد توصيات الأمين العام ضروري لتيسير إجراء تخطيط فعال في الوقت المناسب لدور الأمم المتحدة في المستقبل في تيمور الشرقية. وما لم يكن هناك تأييد واضح، فإننا نخاطر بغموض وتأخيرات غير ضرورية. وسيكون من المفضل كثيرا أن تتخذ قرارات محددة في وقت مبكر لحماية استثمار الأمم المتحدة الكبير فعلا في

تيمور الشرقية. وتأييد المجلس لتوصيات الأمين العام سيضع للأمم المتحدة الموارد التي ستتاح لاستخدامها في فترة ما بعد الاستقلال. وسيؤكد أيضا الاحتياجات التي يجب أن تفي بها عناصر فاعلة أخرى. وهذا سيوفر أفضل فرصة ممكنة لانتقال سلس إلى فترة ما بعد الاستقلال. علاوة على ذلك، تتوفر لمجلس الأمن في تيمور الشرقية فرصة لإعطاء الأمم المتحدة الوقت الذي تحتاجه للتخطيط بشكل فعال لعملية الانتقال. ويجب ألا يدع هذه الفرصة تفلت.

ما من أحد منا يريد أن يرى وجودا للأمم المتحدة غير محدد المدة في تيمور الشرقية. ولكن، كما قال المجلس نفسه مؤخرا، يجب ألا يكون هناك خروج دون استراتيجية. ووفقا لذلك، تقع على المجلس مسؤولية ضمان أن احتمالات الانتقال الناجح لا تتهددها تخفيضات ''متهورة'' لوجود الأمم المتحدة في أي من المجالات الجوهرية التي أبرزها الأمين العام، أو نتيجة موارد غير كافية وتمويل لا يعول عليه لبعثة الأمم المتحدة في فترة ما بعد الاستقلال.

وبوسع مجلس الأمن، عن طريق الإدارة الدقيقة المستمرة، وباتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت الصحيح، أن يضمن الإكمال الناجح لولاية الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وتهيئة ذلك النوع من المناخ السياسي والأمني الذي عملنا جميعا لتحقيقه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل تايلند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاسيمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية) اسمحوا لي أولا أن أشيد بكم يا سيادة الرئيس وبأيرلندا لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وإنني أضم صوتي إلى الآخرين الذين أعربوا عن شكرهم وثنائهم للسيد سرجيو فييرا دي ميللو الممثل الخاص للأمين العام، لآرائه بشأن التطورات والتحديات الماثلة أمامنا في تيمور الشرقية. كما أرحب بالسيد ماري ألكاتيري رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية في تيمور الشرقية، الذي يتكلم وجوده الكثير عما تحقق في ذلك البلد من تنمية وتقدم. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها ممثلا البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وما من شك في أن الأمم المتحدة، من خلال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بقيادة السيد سرجيو فييرا دي ميللو، قد أدت مهامها على النحو الذي حدده قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) بكل فعالية. وقد تجلى ذلك جيدا في الانتخابات السلمية للجمعية التأسيسية التي جرت يوم ٣٠ آب/أغسطس من هذا العام، والتي تعتبر من المعالم البارزة في انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال.

ويستحق شعب تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تقديرا كبيرا لما حققوه من إنجازات رائعة، وخاصة في ضوء الدمار الفظيع الذي حدث منذ سنتين. كما نرحب بتشكيل مجلس وزراء عموم تيمور الشرقية للإشراف على الإدارة العامة في تيمور الشرقية. ففيهم تتجلى إرادة شعب تيمور الشرقية في تشكيل تيمور الشرقية المستقلة والتي تحكم نفسها بنفسها.

ولقد سعدنا بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الإيجابية في تيمور الشرقية التي أبرزها تقرير الأمين العام. ونحن نؤيد توصياته المتعلقة بإيفاد بعثة تخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، التي يتوخى فيها أن يكون وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال ضروريا لفترة لا تقل عن سنتين. وتعرب تايلند عن تأييدها لهذا الاقتراح، لا لأنها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات للبعثة، وإنما بسبب

إدراكنا لضرورة استمرار اشتراك المجتمع الدولي في ضمان أساس متين لمستقبل تيمور الشرقية.

وبالرغم من المصاعب الهائلة، فإن بروز تيمور الشرقية كدولة قومية لا يزال يحتاج إلى دعم وتعاون راسخين من المجتمع الدولي. وينبغي ألا نتعجل في سحب اهتمامنا ومسؤولياتنا من تيمور الشرقية لدى حصولها على الاستقلال. فالمهام التي تضطلع بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، المنصوص عليها في القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) والتي تتمثل في إنشاء إدارة مدنية وطنية، والمساعدة على تنمية الخدمات المدنية والاجتماعية ودعم بناء القدرات اللازمة للحكم الذاتي، من بين أمور أخرى، لم تكتمل بعد. ولن تكون قد اكتملت وقت الاستقلال، كما اعترف بذلك الأمين العام.

ولقد أكد الوفد التايلندي، في مناسبات عدة، ويكرر اليوم، أن دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجال بناء القدرات يتسم بأولوية قصوى بالنسبة للتيموريين الشرقيين لتحقيق الاعتماد على الذات في مجال التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد. ولذلك، فإن من اللازم أن نقوم بالمساعدة بكل وسيلة ممكنة على تجهيز التيموريين الشرقيين بالمهارات والقدرات اللازمة للحكم الذاتي الديمقراطي وبناء الدولة. وإننا في هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام القاضي بأن تكون المهام الأساسية للبعثة التي تخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ممولة من الاشتراكات المقررة وأن يجري إكمالها عن طريق ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف.

ولا يسعنا أن نؤكد بما فيه الكفاية، أن انسحاب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قبل الأوان، وخاصة قوة حفظ السلام، يمكن أن يقوض المساهمات الجديرة بالاعتبار والاستثمارات الهامة التي قام بها المجتمع الدولي في تيمور الشرقية. ومن ثم فإن تايلند تعتقد بأنه لن يحول دون انحلال التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، إلا باتباع استراتيجية واضحة للانسحاب تتضمن إطارا راسخا للتنمية يفضي إلى تحقيق اعتماد تيمور الشرقية على ذاتها.

ومن منظورنا الإقليمي، نعترف بأنه لن يساهم في إمكانية النمو من الناحيتين السياسية والاقتصادية في المنطقة، إلا بكون تيمور الشرقية قوية ومستقرة. ونحن في المنطقة نبذل ما وسعنا ضمن حدود مواردنا وقدراتنا المحدودة لدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تيمور الشرقية. وسيمضي وقت طويل قبل أن تصبح تيمور الشرقية دولة قابلة للنمو لديها مؤسسات فعالة للإدارة.

ومن ثم، فإن من الجوهري أن يقوم المجتمع الدولي بدعم البعثة التي تخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية طالما كان ذلك ضروريا، وعلى الأقل، إلى أن تصل إلى مستوى معين من التنمية المستدامة. وإن تايلند من جهتها، قد عرضت المساعدة في مجالات الزراعة والصحة العامة والخبرة التقنية.

وما فتئ المجتمع الدولي يعترف بدعم تايلند لإقامة السلم والاستقرار في تيمور الشرقية، بمساهمتنا المستمرة بالأفراد العسكريين والشرطة المدنية منذ إنشاء إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية منذ عامين. ولا تكتفي قواتنا بالإسهام في حماية الإقليم، بل تضطلع بدور هام في إنعاش التيموريين الشرقيين من خلال الأنشطة المدنية - العسكرية. وتم الشروع في عدد من مشاريع الإعالة والتدريب غير العسكري، ولا سيما في

ميدان الزراعة، التي ترمي إلى تعزيز بناء قدرات السكان على صعيد القواعد الشعبية.

وتعتزم حكومة تايلند الملكية، بالرغم من مواردها المحدودة، مواصلة دورها المزدوج، وهي مستعدة للاحتفاظ بكتيبة من الجنود في البعثة التي ستخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونعتقد أن مساهمتنا ستؤدي دورا وستمكن تيمور الشرقية من أن تصبح مكتفية ذاتيا فتكفل بذلك لشعبها مستقبلا سلميا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الفلبين. وأدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إننا نضم صوتنا إلى الآخرين في تهنئتكم يا معالي الوزير، لتولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإن رئاسة وفد أيرلندا للمجلس قد وفرت لنا قيادة قوية ومستنيرة في هذه الأوقات العصيبة.

كما نشكر الأمين العام لتقريره الأخير عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد ماري ألكاتيري رئيس الوزراء ورئيس الحكومة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية، للبيانات الهامة التي أدلوا بها صباح اليوم. كما نود أن نشكر ممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإحاطة الإعلامية التي قدماها.

هناك إثارة وتوقعات كبرى فيما يتعلق بمستقبل تيمور الشرقية. ولقد تم إنجاز الكثير منذ أن شرعنا منذ عامين في دعم استقلال تيمور الشرقية وتشكيل بلد ذي سيادة قابل للنمو ويعتمد على نفسه. وبالفعل، فإن وفد الفلبين يضم صوته إلى الذين يعتقدون بأن أول محاولة حقيقية تقوم بها الأمم المتحدة لبناء الدولة على وشك أن تصبح قصة نجاح حقيقية.

ولقد أظهر الشهران الماضيان القيام بخطوات حاسمة وملموسة نحو هدف استقلال تيمور الشرقية في أقرب وقت ممكن. ومن هذه الخطوات انتخاب الجمعية التأسيسية الذي جرى يوم ٣٠ آب/أغسطس؛ وعملية الـ ٩٠ يوما لصياغة دستور البلد، التي بدأت بعد الانتخابات بشكل جدي؛ وتشكيل مجلس وزراء عموم تيمور الشرقية؛ وأخيرا، ومنذ بضعة أيام، تدشين قوة دفاع تيمور الشرقية.

إن مساهمة المعنيين بهذه العملية تستحق شكرنا وتقديرنا. لكنه ليس هناك من يستحق الشكر أكثر من التيموريين الشرقيين أنفسهم لما أبدوه من شجاعة وتصميم في وجه التحديات الهائلة.

وبهذه الروح، فإن وفدي يحث مجلس الأمن على كفالة الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن، والتي يُعتزم تحقيقها في المستقبل وتعزيزها عن طريق وجود للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال، يتم تصوره على نحو جيد ويكون موثوقا وكافيا. وعلى الرغم من أن الحصول على الاستقلال ليس عملا عاديا، فإنه لا يمكن أن يكون بمثابة الفصل الأخير من استراتيجية الأمم المتحدة للانسحاب من تيمور الشرقية. وإن التزام الأمم المتحدة لتيمور الشرقية خلال السنتين الماضيتين يرسي الأساس لاستقلال تيمور الشرقية. بيد أن التيموريين الشرقيين يستحقون استمرار دعمنا.

إن التحديات الماثلة أمام تيمور الشرقية لا تزال ثقيلة الوطأة، في وقت يسعى فيه البلد إلى تحقيق الاستقرار والتنمية من خلال إنشاء مؤسسات ديمقراطية وهياكل اقتصادية مستدامة.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن الحالة الأمنية في تيمور الشرقية هي أيضا تدعو للقلق. ولذلك، وإلى أن تصبح قوة دفاع تيمور الشرقية المتوخاة جاهزة للعمل بصورة كاملة، فإنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكفل أن يظل في البلد وجود عسكري فعال للأمم المتحدة.

ويرى وفد الفلبين أن مكاسب شعب تيمور الشرقية التي تحققت له حتى الآن ينبغي ألا يمس بها سحب تدريجي للدعم الدولي الملائم والوجود الدولي الملائم في البلد.

والفلبين تؤيد توصيات الأمين العام بشأن إنشاء الأمم المتحدة بعثة خلفا. ونتفق مع تقييمه بأن ينصب التركيز الأولي للبعثة الخلف على كفالة أمن تيمور الشرقية وسلامتها واستقرارها واستدامة هياكل حكمها بما يتيح إكمال الولاية المعهود بها للإدارة الانتقالية. ونحن مع مراعاة هذا نثق بأن توصيات الأمين العام تقدم نهجا موثوقا ومتوازنا لمساعدة تيمور الشرقية على إقامة مؤسسات فعالة وعلى أن تكون لديها قدرة إدارية فعلية. ونحث مجلس الأمن على أن يعتمد هذه التوصيات وينشئ البعثة الخلف في تيمور الشرقية ويزودها بالعدد الملائم من الجنود ورجال الشرطة والمدنيين إلى أن يحين الوقت الذي تصبح الحالة فيه هناك مستقرة وقائمة بذاتها. ونتطلع في الوقت نفسه إلى تلقي توصيات الأمين العام بشأن الآثار المالية والمتطلبات المالية الضرورية للبعثة الخلف للإدارة الانتقالية. ومن المهم في هذا الصدد أن تتلقى البعثة الخلف التمويل المؤكد والمقدر لكفالة استدامة أنشطتها.

أخيرا، ستواصل الفلبين دعم جهود الأمم المتحدة خلال فترة ما بعد الاستقلال الحرجة في تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل فيجي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): نشيد بكم شخصيا، معالي الوزير، وبوفدكم، لتنسيق هذه المناقشة العامة بشأن تيمور الشرقية برئاستكم لمجلس الأمن. إن لهذا الموضوع أهمية كبيرة لا لبلدي فحسب بل ولهيبة الأمم المتحدة.

قبل أن أواصل كلمتي، يود وفدي أن يشيد بالسيد سيرجيو فييرا دي ميلو لاستمرار مساهماته لشعب تيمور الشرقية. كما نرحب برئيس الوزراء، مري ألكاتيري الموجود معنا اليوم.

يعلم المجلس أن فيجي تقدم إسهاما متواضعا في العملية بـ ١٩٤ من الأفراد العسكريين القائمين بمهام حفظ السلام على طول حدود تيمور الشرقية - ويسرني أن أقول إن قواتنا تعمل مع القوات الأيرلندية والنيوزيلندية. وبياننا اليوم يستند إذن إلى ملاحظاتنا المباشرة في الميدان وإلى تقرير الأمين العام.

إن قصة تيمور الشرقية قصة نجاح للأمم المتحدة، فهي أقصر فترة اشتراك في حفظ السلام تنجز ولايتها بقدر كبير. وهذا على النقيض من العمليات التي توافرت لها حماية أكبر واستمرت سنوات ولكن التوصل فيها إلى حل سلمي ظل بعيد المنال.

إن التقرير الأخير للأمين العام عن التطورات في تيمور الشرقية على مدى الشهور الأربعة الماضية تقرير يبشر بخير وفير ويرسم خريطة واقعية لتحقيق الاستقلال في نهاية المطاف. ومن الأمور الضمنية في ذلك التقرير استمرار الحاجة إلى حفظ السلام.

وتدعو النتائج الموفقة لانتخابات آب/أغسطس إلى الاغتباط. ونحن نحيي بوجه خاص شغل المرأة ٢٨ في المائة من مقاعد الجمعية التأسيسية فهذا يعكس إيجابيا نتائج استراتيجية المرأة والسلام والأمن الواردة في قرار مجلس الأمن

١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والنتيجة خطوة هامة للأمام في بناء الأمة في تيمور الشرقية في خروجها من حالة صراع، وخطوة في المسار الصعب وهو الانتقال إلى استقلال سياسي.

ويسرنا أن نرى التوصل إلى توافق في الآراء على قضية الإبقاء على وجود قوات في تيمور الشرقية، لعدد من الأسباب. وأهم هذه الأسباب أن السلام الذي حل مؤخرا في تيمور الشرقية لا يزال يحتاج إلى توطيد. فالأرجح أنه سيتعثر بسبب انسحاب بدون استراتيجية، لا سيما وأن هناك قضايا معلقة ما زال التفاوض عليها جاريا بين الأطراف، بما في ذلك إنفاذ القوانين، وبناء قدرات قوات الشرطة والأمن، وتطوير البنى الأساسية الحيوية للاستقلال الكامل.

ولئن كانت أنشطة الميليشيات المستمرة قد تناقصت، فإنها تظل تشكل بعض الشواغل الأمنية والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، التي يجب التصدي لها من أجل حماية السكان وسلامتهم، على الصعيدين المحلي والدولي. ولذا تقوم الحاجة لاستمرار وجود حفظة السلام. ثم إنه يتبقى الكثير من العمل الذي لا بد من إنجازه في مجال تيسير عودة آلاف اللاجئين الموجودين للآن في الأراضي الإندونيسية. فهذا من شأنه أيضا أن يحفظ مصداقيتنا على المدى الطويل ويجعل من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عملية لها كفاءتها واستراتيجيتها.

ولقد لحق بتيمور الشرقية كثير من الخسائر والخراب قبل تدخل قوات حفظ السلام. فأصبحت موارد الأمم المتحدة توجه الآن إلى ممارسة الديمقراطية وبناء السلام في عمليتها التي تستغرق عامين. ونعيد التأكيد هنا على أن أي انسحاب سابق لأوانه سيعرض تيمور الشرقية لعنف وصراع مسلح محتملين. وهذه الحالة تقوض التقدم الذي أحرز وتبدد الاستثمارات الهائلة التي قدمها المجتمع الدولي؛ ولذا يتعين تلافيها مهما كان الثمن.

بعد خوض الإدارة الانتقالية تلك الشدائد فإنها أعطت لأبناء تيمور الشرقية شعورا بالأمن والأمل في بناء حياة جديدة تعطيهم الإحساس بالهدف، والأمل في المستقبل، وتمكنهم من الاستثمار الآن لخير الأجيال القادمة. وأقل ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة في ظل الظروف الراهنة، بعد أن قطعت هذا الشوط الطويل، هو منحهم الأمن والثقة بوجود حفظة السلام بين ظهرانيهم إلى أن تتمكن الحكومة الجديدة من تنمية القدرة على حماية نفسها.

بعد هذه المسألة، نقول إن تقييم الأمين العام لأعمال البناء الأساسية في الميدان ينال تقدير وفدي. وهو يسلِّم أيضا بضرورة توافر بيئة سلمية ومتكاملة لوضع الإطار المنتظر للنجاح الذي نفهم كلنا أنه لن يتحقق إلا من خلال بناء السلام وحفظ السلام. ونحن متفقون على أن تقليص حجم قوة حفظ السلام تدريجيا إلى أن يُستغنى عنها ينبغي أن يستند إلى تطوير البنى الأساسية والمؤسسات. ونحن في هذا الصدد نؤيد مجموعة التوصيات المقدمة من الأمين العام برمتها فيما يتعلق بالبعثة الخلف ومهامها الأساسية التي تحل حكومة تيمور الشرقية الوليدة محلها بعد عامين من الاستقلال.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أراكم، السيد الرئيس، على رأس مجلس الأمن. فهذه دلالة واضحة على التزام أيرلندا بقضية السلم والأمن في العالم. واسمحوا لي أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، سيرجيو فييرا دي ميلو الذي يستحق ما سجله من عمل شاق وحكمة في إعداد تيمور الشرقية للاستقلال مدح المجتمع الدولي بأسره. وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة وأردد عبارته صباح هذا اليوم المتعلقة بضرورة

ضمان الخروج باستراتيجية من تيمور الشرقية لتجنب الانسحاب السابق لأوانه والمزعزع للاستقرار.

والبرازيل ترحب بوجود رئيس الوزراء مري ألكاتيري، أول مسؤول تيموري شرقي منتخب يتكلم في هذا المجلس. وجرى تيسير أعمال سيرجيو دي ميللو وفريقه بفضل رؤية القادة من أمثال ماري ألكاتيري وزانانا غوسمايو وخوسيه راموس - هورتا. ولكن، قبل كل شيء، لم يكن بالمستطاع تحقيق التقدم المحرز إلى الآن بدون المشاركة الفعالة لشعب تيمور الشرقية البطل، الذي نعجب جميعنا بتصميمه على تحقيق تقرير المصير. لقد أعطانا دروسا في الديمقراطية والتسامح.

وأود أن أشكر ممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بيانيهما الهامين.

ويجدر بنا أن نذكر مرة أخرى القرار ١٣٣٨ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الذي أكد المجلس بموجبه الحاجة إلى وجود دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. ونتفق مع عدد من الوفود التي سلطت الضوء على رأي الأمين العام فيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية في تيمور الشرقية، وهي أن نضمن أن التضحيات الضخمة لشعب تيمور الشرقية واستثمارات المجتمع الدولي وتعاون الأطراف من أجل تحقيق انتقال ناجح لا تذهب كلها هباء بسبب الافتقار إلى الدعم الدولي للدولة الجديدة.

ويجب أن نضمن أن يكون هناك انتقال سلس إلى الاستقلال، انتقال يصون الاستقرار والأمن، علاوة على استمرار الإدارة العامة. ولكي نحقق ذلك، لا يمكن أن نعتمد على الإسهامات الطوعية فحسب. إذ لا بد من أن نكفل مصدرا للتمويل يمكن التنبؤ به، كما أشار إليه بحق الأمين العام. ويسرني بصفة خاصة أن أنوه بأن مشاورات مجلس الأمن قد أدت إلى نص مشروع بيان رئاسي لا يتجنب الموافقة على التوصيات التي تقدم بها الأمين العام في التقرير موضع الدراسة.

لقد شهدنا تقدما هاما في تنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية طيلة الأشهر الستة الماضية. وانتخاب الجمعية التأسيسية كان نجاحا كبيرا يبشر بالخير لمستقبل سياسات الأحزاب والديمقراطية في تيمور الشرقية. وقد بدأت الجمعية التأسيسية مداولاتها وقام مجلس وزراء عموم تيمور الشرقية بحلف اليمين واتخذت خطوات كبيرة لإضفاء الصبغة التيمورية على الإدارة العامة.

وبغض النظر عن كل هذه الجوانب الإيجابية، من الواضح أنه لا تزال هناك أوجه قصور هامة تجب معالجتها بالدعم المستمر من المجتمع الدولي. إن الأمن مستتب الآن، إلا أنه من الأفضل أن نظل متيقظين إزاء التهديدات المتوقعة، وبخاصة في ضوء التقارير عن حملات التخويف والتشكيك في مخيمات اللاجئين الواقعة في تيمور الغربية. وفيما يتعلق باللاجئين، أثلجت صدرنا الأنباء المتعلقة بوجود زيادة في عدد من أعيد توطينهم. وهذه علامة أيضا على أن جهود زانانا غوسماير الرامية إلى تضميد جراح عداوات الماضي بدأت تأتي أكلها.

ونتطلع إلى التوقيع على مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة وإندونيسيا بشأن ترتيبات الأمن لكي يسمح للوكالات الدولية، بما فيها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بالعودة إلى تيمور الغربية. وتقدر البرازيل جهود الحكومة الإندونيسية الجديدة الرامية إلى حل القضايا المتبقية وإقامة روابط ثنائية قوية مع تيمور الشرقية ترتكز على الصداقة والاحترام المتبادل.

وثمة مجال آخر هام جدا بالنسبة لمستقبل تيمور الشرقية ألا وهو تعزيز سيادة القانون. وهذا شرط مسبق

ليس لتحقيق حقوق الإنسان فحسب، بل لتوفير أساس متين لتشغيل نظام اقتصادي سليم أيضا.

وفي مجال العدالة الجنائية، لا تزال تيمور الشرقية تواجه ندرة في القضاة والمدعين العامين والمحامين والمحققين وخبراء الطب الشرعي والمترجمين الفوريين. ونحيط علما مع التقدير بملاحظات السيد فييرا دي ميللو المتعلقة بجهود مكتبه الرامية إلى علاج المشاكل التي تواجهها وحدة الجرائم الخطيرة. ومن المهم كذلك أن نعالج مشاكل قانونية أخرى قد تعرقل الإنعاش الاقتصادي والتنمية، وبخاصة الحاجة إلى تشريعي واضح وثابت بشأن حقوق الملكية، فضلا عن مدونة تجارية.

وإذ يقترب الاستقلال ويجري تنفيذ تخفيض حجم البعثة في تيمور الشرقية، من المؤكد أن مصدرا هاما من مصادر العملة الصعبة سيبدأ في الزوال. وفي هذا الصدد، يصبح من الأهم بكثير أن نواصل إقامة مشاريع مدرة للدخل لكي نخفض الآثار السلبية لتخفيض موظفي الأمم المتحدة ومصروفاتها. وفضلا عن ذلك، من الضروري أن نحافظ على المستوى الحالي للخدمات العامة بعد الاستقلال. فتدهور هذه الخدمات، التي تتضمن الصحة والتعليم، سيضر أضعف الفئات ويمكن أن يشكل ضربة قاصمة للثقة العامة في مستقبل الدولة.

ويجب ألا ينظر إلى استقلال تيمور الشرقية على أنه الهدف الوحيد لجهودنا. فمن المؤكد أنه خطوة أساسية وشرط مسبق لتحقيق حياة أفضل لجميع سكان تيمور الشرقية، إلا أنه يجب ألا يكون عذرا للانسحاب العاجل. بل يجب أن يتيح فرصة لتجسيد الالتزام الحقيقي باستقرار تيمور الشرقية وبصبغتها الديمقراطية. ويجب على مجلس الأمن أن يعمل بتصميم على ضمان استقرار عملية الانتقال من خلال بعثة خلف قوية، كما اقترح الأمين العام، ويجب على المجتمع الدولي ككل أن يواصل تقديم الدعم السخي من أجل إعادة تأهيل تيمور الشرقية وتعميرها وتنميتها.

وقد تعهد المجتمع الدولي بالالتزام بمساعدة تيمور الشرقية في بناء ديمقراطية متينة. وإن أردنا أن نحيّ ما قدمه شعب تيمور الشرقية من تضحيات، فعلينا أن نتجاوز مجرد التشدق بالدعم. ومن الحقيقي أن بعثة ذات ولاية واسعة النطاق كإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تتطلب استثمارات ضخمة ولكن أي فرد على علم بتعقيدات بناء ديمقراطية ومساعدة شعب على الاعتماد على نفسه يعلم جيدا أن كل هذه الأهداف لا تتحقق بسهولة.

لقد آن الأوان لحماية الاستثمار الضخم الذي اضطلعنا به. ولا يمكننا أن نتحمل أن يتعرض التقدم المحرز للخطر. ونرجو أن يواصل مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى إعطاء تيمور الشرقية أولوية قصوى. وسيتطلب ذلك أن تواكب بيانات الدعم التي ندلي بها قرارات وأفعال مفيدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل كمبوديا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوتش (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة المفتوحة، التي تمكننا من الإعراب عن رأينا فيما يتعلق بنظر المجلس في مسألة تيمور الشرقية. وأشكر أيضا السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد ماري ألكاتيري، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية في تيمور الشرقية، وممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إحاطتهما الشاملتين.

وأعرب عن خالص شكري وتقديري للأمين العام أيضا على تقريره المفصل والشامل عن تيمور الشرقية، الوارد

في الوثيقة S/2001/983 المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

منذ إجراء المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن الحالة في تيمور الشرقية في تموز/يوليه، حدث تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالخطوات الحاسمة الثلاث، كما جاء في التقرير، صوب حصول تيمور الشرقية على الاستقلال. وأود، باسم وفد بلادي، أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن عظيم تقديرنا للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام، لقيادته القديرة، ولموظفي الأمم المتحدة لتفانيهم في التعجيل بعملية إضفاء الصبغة التيمورية.

وقد أثبت السيد فييرا دي ميللو وجوده أثناء علميات حفظ السلام التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، التي قاد فيها بنجاح عملية إعادة توطين أكثر من ٠٠٠ ٣٦٠ من اللاجئين إلى كمبوديا، مما مكنهم من التمتع بالمصالحة الوطنية والاندماج والمشاركة في انتخابات أيار/مايو ١٩٩٣. وفي الوقت الحاضر، تم إدماج أولئك اللاجئين السابقين بالكامل في المجتمع الكمبودي وهم يتمتعون - مع إخوالهم وأخواتهم الذين بقوا في كمبوديا في أثناء العزل القسري في البلد في الثمانينات - بالعودة إلى السلام والاستقرار وبداية التنمية المستدامة. وكبلد شهد الحرب والصراع على مدى عدة عقود قبل أن يعود إلى الاستقرار، في عام ١٩٩٨، تعرب كمبوديا أيضا عن تقديرها لشعب تيمور الشرقية، الذي يتحرك الآن بسرعة نحو صياغة دستوره، الأمر الذي يعد خطوة هائلة نحو الاستقلال.

وبالرغم من أن عملية إضفاء الطابع التيموري تبدو سلسلة، أود أن أؤكد على ضرورة تنفيذ عدة شروط لضمان تحقيق استقلال مستقر ومزدهر في تيمور الشرقية. وبصفة خاصة، تعد العلاقات الحسنة مع إندونيسيا عنصرا رئيسيا لبقاء تيمور الشرقية في المستقبل، لأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لا تستطيع البقاء بصورة دائمة. إن الحكومة الجديدة في إندونيسيا، تحت رئاسة مغاواتي سوكارنوبوتري، ديمقراطية ومستعدة لإجراء إصلاحات. لقد أظهرت عزمها على حل مشكلة تيمور في أسرع وقت ممكن. وفي هذا السياق، أعتقد بأن الاجتماع الذي عُقد في ١٢ أيلول/سبتمبر من هذه السنة في جاكرتا بين رئيسة جمهورية إندونيسيا والوفد التيموري الشرقي اتخذ خطوة كبيرة إلى الأمام بصدد تعزيز علاقات الجوار والتعاون الجيد بين البلدين.

وبالنظر إلى ماضي كمبوديا المأساوي وإنجازاتها التي حققتها مؤخرا فيما يتعلق بإحلال السلام والاستقرار، تعد خبرة كمبوديا الفريدة من نوعها حالة دراسية لها أهميتها فيما يتصل بمستقبل تيمور الشرقية. وإن بلدا يمر في مرحلة ما بعد الصراع مثل كمبوديا أو تيمور الشرقية حاله كحال شخص مريض يحتاج إلى العلاج والدواء، وفي بعض الأحيان إلى عملية جراحية. والحيلولة دون وصول حالة الانهيار، من الضروري القيام بممارسات معتادة وبنمط حياة يفضي إلى صحة جيدة لتكوين المقاومة للمرض. وهذا يعني أنه مع حصول تيمور الشرقية على الاستقلال، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي الدعم لبناء القدرات، وأن يعمل على إعادة تعمير بنيتها التحتية ويحقق المصالحة. وقبل كل شيء، ينبغي إيلاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى يسود الاستقرار والسلام في البلد.

ولكي تحقق تيمور الشرقية أهدافها، نحن بحاجة شديدة إلى المحافظة على تمديد عهد جديد من الشراكة مع المجتمع الدولي، الذي قدم دعما له قيمة كبرى، ماليا وتقنيا، على حد سواء. وخلال فترة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، كانت تيمور الشرقية محظوظة لأنها حصلت على مساعدة منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات

المالية الدولية والبنك الدولي تحقيقا لتلك الأهداف. ومن الأهمية بمكان الآن أن تستمر هذه الشراكة بشروط متساوية بعد استقلال تيمور الشرقية. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي بقوة الملاحظات والتوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره.

وينبغي أن تدرك تيمور الشرقية أيضا دور المجتمع المدني، الذي يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية والنمو في مرحلة ما بعد الصراع. وثمة عنصر هام في المجتمع المدني ألا وهو القطاع الخاص. وفي حالة كمبوديا، ركز البلد إلى حد كبير على اجتذاب الاستثمارات الخاصة وسنّ مجموعة قوانين من أكثر القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المتحرر في المنطقة. الاستثمار الخاص يأتي في الغالب من البلدان المجاورة الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا، التي تهتم أكثر بالدخول في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات مثل كمبوديا وتيمور الشرقية. ويحدونا الأمل في أن نتمكن في القريب من الاعتماد على تيمور الشرقية بيننا كعضو جديد ونشيط في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأن يصبح بإمكانها أن تعجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة. وأتمنى لتيمور الشرقية كل النجاح في جهودها النشطة الرامية إلى بناء بلد جديد وعصري.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل جمهورية كوريا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بالإعراب عن الشكر لكم يا سيادة الوزير، على ترؤس هذه المناقشة الهامة بشأن تيمور الشرقية. وأعرب أيضا عن تقديري للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو على إحاطاته الإعلامية البارزة التي يقدمها في فترات مدتها عدد قليل من الأشهر. وأرحب بخاصة بالسيد ماري الكاتيري، كبير وزراء الحكومة الانتقالية الثانية في تيمور الشرقية.

ومن دواعي التشجيع أنني سمعت ما يفيد بأن عملية الاستقلال تمضي بطريقة سلسة خلال هذه السنة الحرجة في تيمور الشرقية. فقد تمت الانتخابات التاريخية للجمعية التأسيسية بطريقة سلمية وحرة ونزيهة. ومجلس الوزراء الجديد الذي يوجد رئيسه معنا هنا اليوم، يدير الشؤون الحكومية بطريقته، بتوجيه من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أنه في كل وقت نتلقى فيه تقريرا للأمين العام نرى المزيد من التقدم المحرز في ميداني التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعندما يتعلق الأمر بمشكلة اللاجئين، التي نرى أنها ذات أهمية قصوى من بين القضايا الكثيرة العدد التي تتعين معالجتها في تيمور الشرقية، من المشجع إلى حد كبير أن نعرف الزيادة الكبيرة في أعداد اللاجئين العائدين بعد انتخابات آب/أغسطس، وأن أكبر عدد من اللاجئين العائدين شهريا وصل في تشرين الأول/أكتوبر، حسبما شرح السيد فييرا دي ميللو هذا الصباح. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء وجود عدد كبير من اللاجئين في إندونيسيا حتى الآن.

وفضلا عن ذلك، أجرى الأمين العام تقييما في تقريره يفيد بأن الميليشيات المتعصبة لا تزال تشكل تهديدا محتملا لتيمور الشرقية حتى بعد نيلها الاستقلال. وهذا الخطر المحدق بالأمن سيكون واحدا من العوامل التي تقرر حجم وفترة بقاء قوات حفظ السلام في البلد في المستقبل. ولذلك، نشجع جميع الجهود ذات الصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والحكومة الإندونيسية، بما في ذلك مذكرة التفاهم، التي يجري التفاوض بشأنها في الوقت الحاضر. ويحدونا الأمل في

أن تُحسم هذه القضية الشائكة حسما نهائيا في أسرع وقت ممكن.

إن عملية حفظ السلام في تيمور الشرقية كانت مهمة شاقة بصورة حقيقية اضطلعت بها الأمم المتحدة عندما أنشأت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية منذ فترة سنتين فقط مضتا بصفتها بعثة متعددة الجوانب ومعقدة إلى حد كبير. ولقد قطعنا شوطا طويلا إلى أن حققنا في تيمور الشرقية قصة من قصص النجاح الكبير في تاريخ عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ولضمان عدم ضياع هذا النجاح وضمان الاستفادة بالاستثمارات الهائلة التي استثمرناها وعدم هدر ذلك الاستثمار، اتفقنا بالفعل على ضرورة إجراء تخفيض كبير في الوجود الدولي في تيمور الشرقية بعد الاستقلال.

وفي ظل هذه الظروف، تصبح إعادة هيكلة البعثة في تيمور الشرقية مهمة صعبة للغاية تقتضي حنكة دبلوماسية ونوعا من التوازن. وبعد استمرار الزيادة في ميزانية حفظ السلام الشاملة وفي التحديات التي ستظهر في المستقبل والتي يتعين أن تتصدى لها الأمم المتحدة من العوامل التقييدية. ومن وجهة نظر الإدارة، لن يكون من اليسير الحكم بدقة على الحجم الملائم للبعثة، في حين يسلِّم الجميع بأهمية وضع استراتيجية خروج أثناء عمليات حفظ السلام وبعدها.

وفي هذا السياق، يعرب وفدي عن تقديره للعمل المعقد والكبير الذي تقوم به الأمانة العامة وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالتشاور مع شعب تيمور الشرقية وأطراف فاعلة دولية أخرى. ونعرب عن تقديرنا العميق للمشاورات الوثيقة التي أجرتها الأمانة العامة مع البلدان المساهمة بقوات في الأشهر الماضية.

ونؤيد على النحو الأولي الاقتراحات التي تحدد وتحجم نطاق العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني خلال فترة الانتقال إلى البعثة الخلف، في ضوء التبريرات في كل مجال، على النحو الوارد بالتفصيل في التقرير. ونؤيد أيضا إعادة هيكلة بعثة الخلف خلال بداية مرحلة الاستقلال، لأنه لا بد من ضمان تحقيق الأمن وإمكانية بقاء الدولة المستقلة حديثا.

وفيما يتعلق بتقليص قوام البعثة الخلف للإدارة الانتقالية بعد الاستقلال، نلاحظ أن الأمين العام سيواصل تقييم الحالة، على النحو الوارد في الفقرة ٦١ من تقريره. ونتوقع في هذا الصدد أن يزودنا الأمين العام في موعد مناسب من العام القادم بتوصيات يمكن الأخذ بها للمزيد من خفض هذه البعثة، استناداً إلى ما يطرأ من تطورات على أرض الواقع.

أما الآن فنحن متشوقون إلى إقامة دولة جديدة، بالرغم من أن إعلانها رسمياً سيتأخر بضعة أشهر عما كان منتظراً في البداية. ولكفالة استقرار تيمور الشرقية المستقلة واستدامتها على المدى الطويل، يلزم أن تستمر الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى في تقديم دعمها. ونعرب في هذا الصدد عن تقديرنا الرفيع للجهود التي تبذلها الحكومة الإندونيسية في مجالات من قبيل المجالات السياسية والعسكرية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة منذ تنصيب الرئيسة ميغاواتي سوكارنوبوتري.

وأملاً مني في أن يقدم المجتمع الدولي قدراً أكبر من الاهتمام والتعاون لهذه الدولة الوليدة، اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن استمرار حكومتي في التزامها إزاء تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أثني عليكم يا معالي الوزير لعقدكم هذه الجلسة المفتوحة الهامة بشأن الحالة في تيمور الشرقية. ومن دواعي سرورنا أن نراكم ترأسون الجلسة. وأود أيضاً أن أوجه الشكر للأمين العام على تقريره (S/2001/983)، وللممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، على الإحاطة الإعلامية البالغة الفائدة التي قدمها. كما يسرنا أن نرى في المجلس اليوم رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الثانية لتيمور الشرقية، السيد ماري الكاتيري، وقد أسعدنا أن نصغي لإحاطته. فآراؤه وثيقة الصلة للغاية بمداولات المجلس. ونعرب عن امتناننا للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما ممثلا البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد أشادت ماليزيا كغيرها من البلدان في المنطقة إشادة حارة بسلوك شعب تيمور الشرقية إبان انتخابات الجمعية التأسيسية يوم ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ وبقبوله الكامل بالنتائج التي تمخضت عنها. ورحبنا بنتائج الانتخابات وبتشكيل الجمعية التأسيسية المؤلفة من ٨٨ عضواً. كما أعربنا عن ترحيبنا بتعيين السيد ماري الكاتيري رئيساً لوزراء تيمور الشرقية وبتعيين أعضاء وزارته. ومن دواعي سرورنا بصفة خاصة أن نرى الوزيرات تشكلن نسبة عالية نوعاً ما، تقدر بحوالي ٢٠ في المائة، من أعضاء الوزارة. فذلك سجل رائع حقاً بالنسبة لأي بلد من البلدان. ونرجو المحافظة عليه، بل وتحسينه، في وزارة ما بعد الاستقلال، ليكون نموذجاً تحتذيه كافة البلدان. ونتطلع إلى إجراء تعيينات سريعة، نرجو ألا تقل روعة، في المنصبين الخاليين الباقيين.

وقد قطعت الأمم المتحدة بدورها شوطاً بعيداً منذ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية جديرة بمعاني الاستحسان التي يعرب عنها المجتمع الدولي إزاء الطريقة التي جرى بها التخطيط للانتخابات وتنظيمها وإجراؤها. وتدخل تيمور الشرقية الآن المرحلة الأخيرة من عملية التحول نحو الاستقلال. ومن هنا أهمية التقرير الحالي الذي ينظر فيه المجلس. فسوف تحدد القرارات التي سيتخذها المجلس على أساس من هذا التقرير إلى حد كبير نوع الدولة المستقلة التي تنشأ في تيمور الشرقية.

وقد كانت مشاركة الأمم المتحدة في عملية استقلال تيمور الشرقية، كما وصف الأمين العام هذه المشاركة في رسالته التي وجهها إلى شعب تيمور الشرقية في الذكرى السنوية الأولى للمشاورة الشعبية، من بين أكبر التحديات التي واجهتها المنظمة والمسؤوليات التي أسندت إليها. ومن الطبيعي للأمم المتحدة بعد أن استثمرت في تيمور الشرقية استثماراً مكثفاً أن ترغب في ضمان ألا يبدد استثمارها تبديداً، على حد قول الأمين العام. ومن الضروري تحقيقاً لهذا الغرض كفالة أن تصبح تيمور الشرقية بعد استقلالها عضواً صالحاً في مجتمع الأمم.

ولعل أصدقاء تيمور الشرقية يودون في هذا الصدد أن يضمنوا عدم مغادرة الأمم المتحدة لها قبل الأوان أو مغادرتها على نحو يشوبه التعجل عقب الاستقلال. وقد تأكدنا، وهذا من دواعي اغتباطنا، من أن ذلك لن يحدث، وأنه سيكون في البلد وجود ملموس للأمم المتحدة. فاستمرار وجود الأمم المتحدة بعد إتمام التحول السياسي أمر هام لضمان السلاسة في تنفيذ عملية بناء الدولة وهي عملية مضنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري أن يواصل الوجود الدولي دعم الإدارة الانتقالية من خلال تقديم الأمم المتحدة التمويل الكافي والمضمون حتى تتم المحافظة على التقدم المحرز إلى الآن وزيادة تعزيزه. وتتطلع ماليزيا في هذا الصدد إلى موافقة المجلس على توصيات الأمين العام الواردة في الفرع رابعاً من تقريره.

وسوف تمكّن البعثة المتكاملة المتوخاة لخلافة الإدارة الانتقالية، والتي سيجري إعدادها بالتشاور مع شعب تيمور الشرقية، الأمم المتحدة من إنجاز الولاية المحددة بموجب قرار المجلس ١٢٧٢ (١٩٩٩). وهذا من شأنه أن يتيح للمؤسسات الجاري إنشاؤها في تيمور الشرقية، ولا سيما الخدمة المدنية، مهلة كافية من الزمن لزيادة توطيد أقدامها وتعزيزها. وهذه الفترة ضرورية لاكتساب الشعب التيموري الشرقي المهارات والخبرة اللازمة، وخاصة في المهام الأساسية التي تنعدم فيها الدراية المحلية، ولكفالة قدرة الجهاز الحكومي على الأداء وفعاليته في الفترة التي تعقب خروج الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشعر بالسرور إزاء عملية تعيين التيموريين في الوظائف الجاري الاضطلاع بها في ظل الإدارة الانتقالية، مما يبرهن على تعطش أهل تيمور الشرقية لتقلد مسؤولية شؤونهم وتصميمهم على ذلك، واستعدادهم لتولي مقاليد مصيرهم. وينبغي أن تتجلى في الإجراءات التي يتخذها المجلس اليوم وفي المستقبل رغبات شعب تيمور الشرقية والواقع الميداني، وينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار رأي الأمين العام ومؤداه وجوب أن تؤول المسؤوليات التنفيذية إلى السلطات التيمورية الشرقية حالما أصبح ذلك عملياً.

وعملية بناء الدولة والمصالحة مسألة بالغة التعقيد والدقة. وينطبق هذا بصفة خاصة على تيمور الشرقية بالنظر إلى ماضيها الجريح. ولكوننا بلداً شدد على أهمية المصالحة بين سكان تيمور الشرقية بوصفها عنصراً لا غنى عنه للسلام والاستقرار، فإننا نرحب أشد الترحيب بإقامة لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. ونرحب على وجه الخصوص بأن هذه اللجنة ستحاول التوصل إلى الحقيقة بشأن جميع الأحداث ذات الصلة التي وقعت في تيمور الشرقية في الماضي الذي يرجع إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٤. وفي ذلك القرار دليل واضح على النهج غير الانتقائي الذي ستسترشد به اللجنة في أعمالها، وستمضي اللجنة شوطاً بعيداً في عملية المصالحة. ونرجو أن يسهم النهج المنصف الذي تنتهجه إسهاماً بنّاء في تعزيز التسامح والوحدة والتناغم فيما بين سكان تيمور الشرقية حتى يتمكنوا بعد طول انتظار من ترك التاريخ وراء ظهورهم، واستشراف المستقبل، والتضافر على صنع دولة قوية متماسكة ومتحدة. ونرى أن عودة اللاجئين، ولا سيما عودة أعضاء الجماعات المؤيدة للاندماج والأطفال الذين انفصلوا عن ذويهم، تشكل عنصراً هاماً في عملية بناء الدولة.

وفي الوقت ذاته، سوف يتطلب تكوين دولة ديمقراطية مستدامة مستوى من النضج لدى شعب تيمور الشرقية أرفع مما أظهره حتى الآن خلال عملية الانتخاب. وسيُظهر الرقي والحكمة اللذين يعالج بهما المسائل الصعبة والدقيقة نوع الدولة التي ستنشأ في تيمور الشرقية في فترة ما بعد الاستقلال. ومن الأمور التي سيُمتحن بها الزعماء التيموريون الشرقيون في هذا الصدد الكيفية التي تتناول بها الجمعية التأسيسية مسالة حقوق الأقليات، بما فيها الأقلية المسلمة.

وقد سلط الأمين العام الضوء في تقريره فيما يتعلق بمسألة اقتصاد تيمور الشرقية على اعتماد ذلك الاقتصاد بدرجة كبيرة على عوامل خارجية. والتناقص الجذري في عدد الموظفين الدوليين والخبرة الدولية، والتناقص المحتمل في الموارد، وعلى الأقل في المرحلة الأولية، سيتعين وضعهما في الاعتبار بالشكل الملائم في التخطيط لفترة ما بعد الاستقلال، وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة بناء الخبرات في المجالات التي تفتقر بشدة إلى الخبرات المحلية، وخاصة في القطاع المالي، وهو ما أبرزه الأمين العام. وبما أن هذه المسألة طويلة الأجل، فلا بد من معالجتها بجدية من جانب إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ومن جانب بعثة الأمم المتحدة الخلف.

وماليزيا ترحب بقرار الجمعية التأسيسية بأن توصي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية بأن يكون تاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ موعدا لنقل السيادة إلى شعب تيمور الشرقية. وهذه، بالطبع، مسألة يقررها المجلس بالتشاور مع شعب تيمور الشرقية. وماليزيا، بوصفها جارا إقليميا، ستضطلع بدورها في مساعدة شعب تيمور الشرقية على الاستعداد لمركز الدولة، في حدود قدرتها على القيام بذلك. وفي المجال الأمني، انتدبت ماليزيا اثنين من كبار الأفراد العسكريين إلى قوة دفاع تيمور الشرقية. وفي مجال الدبلوماسية، تم توفير أحد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية، تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليعمل مستشارا لإدارة الشؤون الخارجية والتعاون، المنشأة حديثا في تيمور الشرقية.

كما وفرنا التدريب لـ ٧٤ من أبناء تيمور الشرقية في مختلف مجالات تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك حفظ السجلات، ومكافحة الجرائق وأعمال الشرطة، والدبلوماسية، وذلك من خلال برنامج التعاون الفني الماليزي. وحاليا، وفي إطار نفس البرنامج، يتلقى ١١ شخصا من تيمور الشرقية دورات تدريبية في ماليزيا في مجالي التمريض وحفظ السجلات. وبالإضافة إلى ذلك ساهمنا بمبلغ ٦٠ ٠٠٠ دولار لإعادة بناء مسجد باكاو.

كما يجري حاليا استكشاف مجالات إضافية للمساعدة والتعاون بين ماليزيا وتيمور الشرقية. وللتعجيل بهذه العملية أنشئ، في ديلي في نيسان/أبريل ٢٠٠١، مكتب ماليزي للاتصال. ومن الواضح أن شعب تيمور الشرقية، في فترة ما بعد الاستقلال سيواجه تحديات عديدة لبناء الأمة، ويمكن أن يكون لأصدقاء تيمور الشرقية الكثيرين في المنطقة وما وراءها دور بنّاء في هذا الصدد.

في الختام، تعتقد ماليزيا أن الخبرة الثمينة التي اكتسبتها الإدارة المؤقتة في تيمور الشرقية يجب أن توثق على النحو الواجب، وأن تكون الدروس القيمة المستقاة منها نموذجا لبعثة حفظ السلام الناجحة. وفي رأينا أن أحد أهم الدروس المستخلصة هو الحاجة إلى مشاركة نشطة من بلدان المنطقة، كما هو الحال بالنسبة لإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية. إن أهمية المشاركة الإقليمية ترتكز على الاعتبارات التالية: المعرفة بالبلد؛ والقيم الثقافية المشتركة والعادات واللغة؛ والاهتمام الدائم بضمان الاستقرار الإقليمي. ونجاح إدارة الأمم المتحدة المؤقتة يمكن إعزاؤه، في جملة أمور، إلى هذه العوامل، وأنا متأكد من أن الممثل الخاص للأمين العام سيكون ضمن أوائل المعترفين بذلك.

ومن المأمول فيه أن تكون البعثة الخلف قادرة على تعزيز البعد الإقليمي، وربما بشكل أكثر تركيزا ووضوحا، في الوقت الذي تبدأ فيه تيمور الشرقية الاندماج تدريجيا في المنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب بحرارة بالاتصالات الودية والبناءة بين زعماء تيمور الشرقية وجارها المباشرة والمهمة، إندونيسيا، الأمر الذي يبشر خيرا بعملية التكامل الإقليمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل إندونيسيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ثايب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفد بلادي بسرور خاص لأن يراكم سيدي، وزير خارجية إيرلندا، تترأسون المداولات التي يجريها مجلس الأمن اليوم. وأود في الوقت ذاته أن أعبِّر عن مدى سعادتنا لرؤية الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو دي ميلّو وكذلك السيد ماري ألكاتيري وحاشيته بيننا اليوم.

إن مغزى هذا الاجتماع اليوم لا يخفى أن أحد منا: فهذه أول مناقشة علنية يجريها مجلس الأمن بشأن الحالة في تيمور الشرقية بعد الانتخابات التاريخية للجمعية التأسيسية

في تيمور الشرقية، التي أُجريت في ٣٠ آب/أغسطس من هذا العام، وتشكيل الحكومة الانتقالية الثانية.

والواقع أننا نشهد افتتاح فصل جديد في مرحلة انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال. وفي هذا السياق، فإن إندونيسيا، بوصفها بلدا يتشاطر الحدود مع تيمور الشرقية، ما فتئت تدلل بالقول والفعل على التزامها القوى بأن تعمل مع المجتمع الدولي بروح من توافق الرأي والصداقة والتعاون، صوب تهيئة مناخ يفضي إلى بناء مجتمع حر وديمقراطي ومزدهر في تيمور الشرقية. لذا، فإنه يتحتم على جميع الأطراف المعنية ألا تنغمس في مفاهيم سلبية وممارسات انقسامية، الأمر الذي قد يعرقل بلوغ الأهداف التي نحاول جميعا تحقيقها لشعب تيمور الشرقية. وفي هذا السياق، لا يمكن أن يكون هناك سبيل لتقديم المساعدة والدعم لشعب تيمور الشرقية أفضل من العمل معه في شراكة، والتركيز على التنمية المقبلة للبلد بل وللمنطقة ككل. ونعتقد أن هناك إمكانات كبيرة تكمن في تمهيد الطريق أمام العلاقة الثنائية التي تعود بالنفع على الجانبين.

والملاحظات التي أثارتها الرئيسة ميغاواتي سوكارنوبوتري أثناء خطاب الدولة الذي أدلت به أمام البرلمان الإندونيسي يوم ١٦ آب/أغسطس عشية الاحتفال بيوم استقلال إندونيسيا، تعكس التزام إندونيسيا. فقد قالت الرئيسة بكل وضوح:

”لقد قمنا بحل مسألة تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩، واحترمنا بإخلاص اختيار أشقائنا وشقيقاتنا في المنطقة بأن تكون لهم دولتهم الخاصة“.

وتعزيز العلاقات الثنائية بين بلدينا يعتبر مسألة ذات أولوية في تحقيق رؤيا تيمور الشرقية بوصفها بلدا قادرا على البقاء ومسالما وديمقراطيا. ومن ثم، فإن حكومة بلدي وجهت دعوة إلى زعماء تيمور الشرقية، بمن فيهم السيد زانانا غوسماو والسيد ماري ألكاتيري، والسيد خوسيه راموس - هورتا، والسيد فييرا دي ميلّو، الذين زاروا إندونيسيا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. والمناقشات الودية التي جرت في الاجتماع، كانت خطوة إضافية نحو هذا الفصل الجديد في العلاقات الثنائية بالنسبة لإندونيسيا ولتيمور الشرقية.

وبناء على مبادرة من حكومة بلدي، فإننا نتطلع إلى عقد اجتماع ثنائي رفيع المستوى في المستقبل القريب، للعمل على إيجاد سبل لحسم المسائل المعلقة، وفي الوقت نفسه، لإرساء أساس سليم ومتين للعلاقات في المستقبل. وينبغي صوغ الشراكة الإقليمية انطلاقا من هذه الروح من أجل تحقيق تلك الأهداف النبيلة.

وهناك تطور آخر في العلاقة بين إندونيسيا ودولة تيمور الشرقية المستقلة الناشئة، وهو إبرام اتفاق ثنائي بين مسؤولي الجانبين في عطلة نهاية الأسبوع الماضية في أتامبوا، فيما يتعلق بتجريد حدودهما من السلاح، ومن ثم تيسير الزيارات الحرة والمفتوحة لشعبي إندونيسيا وتيمور الشرقية. ونعتقد أن ذلك سيستتبع سحب القوات الأجنبية المنتشرة حاليا على الحدود بصفتها جزءا من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونحن ندرك تماما الواقع الذي لا يمكن إنكاره وهو أن الاستقلال السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز التنمية المستدامة. ومع وضع هذا الواقع في الاعتبار، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل تمكين شعب الدولة الوليدة من جني ثمار التنمية بالتمتع بمستوى معيشة أفضل. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق المساعدة المستمرة من جانب المجتمع الدولي ومن خلال صوغ أشكال مختلفة من التعاون.

ودور الأمم المتحدة عشية استقلال تيمور الشرقية يجب النظر إليه ليس فقط في إطار الصورة الأكبر، وهو مساعدة شعب تيمور الشرقية وهو يمضي نحو السلام والأمن والتنمية المستدامة، بل أيضا في سياق حل القضايا المعلقة. ومع أن دور المنظمة مفيد، فإن شعب تيمور الشرقية نفسه هو الذي ينبغي أن يقرر مستقبله في نهاية المطاف.

وبالنسبة إلى إندونيسيا فإنها لن تدخر جهدا في الوفاء بالتزاماتها. ولقد شمل ذلك العمل مع الوكالات الإنسانية الدولية ذات الصلة لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وتعديل القانون لتوسيع السلطة القضائية لمحكمة حقوق الإنسان المخصصة، وكذلك في قضايا أخرى وثيقة الصلة مثل المعاشات التقاعدية والتعليم والأمن على الحدود.

وفيما يتعلق بقضية المعاشات التقاعدية على وجه الخصوص، فمما لا شك فيه أن أعضاء المجلس على علم باستعداد الحكومة الإندونيسية القائم منذ فترة طويلة لصرف مدفوعات إلى المتقاعدين من الموظفين المدنيين الإندونيسيين السابقين والشرطة والجيش من تيمور الشرقية أثناء فترة الانتقال. لقد تم الاتفاق بين إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على الترتيبات الفنية للصرف، وينتظر تنفيذها المتابعة من الإدارة الانتقالية. علاوة على ذلك، وفي تطور رئيسي في السياسة، قررت حكومتي الإسهام في صندوق خاص أنشئ لتوفير المدفوعات بدلا من المعاشات التقاعدية التي كانت تدفعها الحكومة الإندونيسية للموظفين المدنيين والأفراد العسكريين والشرطة السابقين المؤهلين والمتقاعدين بعد الاستقلال. وهذا الصندوق الخاص هو أحد العناصر الرئيسية في النداء المشترك والموحد لحكومة إندونيسيا والأمم المتحدة والخطة الشاملة للتعامل مع اللاجئين التيموريين الشرقيين في إندونيسيا.

وبالرغم من أن توصيات فريق التقييم التابع لمكتب منسق الأمم المتحدة الأمني أخفقت في عكس الحقائق السائدة على أرض الواقع إلا أن حكومتي تواصل المفاوضات مع مكتب المنسق المقيم لجهاز الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في إندونيسيا — بوصفه المسؤول المكلف بالأمن في إندونيسيا لكل وكالات الأمم المتحدة — حول الترتيبات الفنية في جاكارتا كأساس لعودة وكالات الأمم المتحدة إلى نوسا تينغارا الشرقية، ونأمل أن يتمكن اللاجئون من العودة في أقرب وقت ممكن، خاصة أن من واجبنا نحوهم كشعب بتعزيز حقوقهم الإنسانية وكرامتهم. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم التشجيع والدعم للعملية الجارية حاليا من أجل الإعادة المنظمة والمحددة للاجئين إلى وطنهم في تيمور الشرقية.

ولا يمكن لأي منظمة بمفردها أن تدعي الفضل في عملية إنسانية بهذا الحجم، وإذا كان يجب نسب الفضل باستحقاق فينبغي أن نعطيه إلى الجهود الحثيثة للأفراد العاملين في الميدان، بما فيهم مسؤولو الحكومة المؤقتة في نوسا تينغارا الشرقية والقائد العسكري الإقليمي، لبذلهم قصارى جهدهم من أجل إنهاء قضية اللاجئين، نظرا لأنها أولوية بالنسبة لحكومتي. ولذلك أسعدتنا مؤخراً إعادة ٦٠٠ لاجئ إلى أوطانهم بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، والتي شهدها مسؤولون حكوميون إندونيسيون وزعماء تيموريون شرقيون وممثلو إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وكانت روح الانسجام والمودة واضحة في تصريحات السيد راموس أورتا، الذي قال لدى الترحيب بهم ”هذا بلدكم. والباب مفتوح للجميع منكم ممن فروا لاجئين من تيمور الشرقية قبل عامين والآن مستعدون للعودة“، بينما قال وزير التنسيق الإندونيسي للرفاهة الشعبية، السيد يوسف كالا، ”نتمنى أن يعيش كل اللاجئين الذين يعودون إلى ديارهم حياة أفضل

وأن يواصلوا الاحتفاظ بعلاقات طيبة بوصفهم أشقائنا وشقيقاتنا".

ختاما لكلمتي، في الوقت الذي تنمو فيه تيمور الشرقية لتكون دولة مستقلة وذات سيادة كاملة النطاق تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جادة لدعم التدابير، بما فيها بناء جسور التفاهم نحو تحقيق المصالحة وتعزيز أسس الحكومة القائمة على الممارسات الديمقراطية والشفافة، وتشجيع برامج بناء القدرات. ومما لاشك فيه أن الطريق الذي نواجهه مليء بالتحديات والعقبات. إلا أنه يجب أن نكون يقظين وأن نضمن ألا تطغى مساعدتنا على الجهود الحقيقية للتيموريين الشرقيين من أجل تحقيق احتياجاتهم وأهدافهم المشروعة التي حددوها لأنفسهم وهم يحققون كامل قدراتهم الكامنة كشعب لتنفيذ عملية بناء الدولة هذه. وينبغي من أجل هذا الغرض أن نقدم دعمنا الثابت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل بروني دار السلام. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سربيني (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): نود في البداية أن نهنئكم، سيدي الوزير، على قيادتكم لهذه الجلسة، ونشكر مجلس الأمن على السماح لنا بالمشاركة في مناقشة قضية تشغلنا في المنطقة. ونود أن نهنئ السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وفريقه على عملهما الجدير بالثناء. وتود حكومة بروني دار السلام أيضا أن تشكر الأمين العام على تقريره الممتاز بشأن عمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. إننا سعداء جدا برؤية رئيس الوزراء ماري الكاتيري يشارك في هذه المناقشات، وتتطلع بروني دار السلام إلى الترحيب بتيمور الشرقية بوصفها عضوا في المجتمع الدولي في أيار/مايو من العام القادم.

وتؤيد بروني دار السلام دور إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وتسعدها الطريقة التي أدت بها الإدارة ولايتها. إننا نشهد تقدما كبيرا مستمرا بعد الانتخابات في تيمور الشرقية. فلقد أسهم وجود الإدارة الانتقالية كثيرا في السلم والاستقرار المستمرين في البلاد. ويبرز ذلك في تقرير الأمين العام.

وبعد قولنا هذا، نشعر بأنه ما زال أمامنا طريق طويل حتى نجعل من تيمور الشرقية دولة قادرة على الاستمرار. لقد تم بوضوح تحديد متطلباتها الأساسية في قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة ذات الصلة، وكذلك في تقرير الأمين العام الحالي. وضمن هذا السياق، نؤيد بالكامل مداخلات هؤلاء الذين تكلموا قبلنا ودعوا إلى وجود دولي كبير في تيمور الشرقية بعد الاستقلال.

وكما أبرز التقرير، ما زالت هناك بضعة مجالات تحتاج فيها تيمور الشرقية إلى المساعدة. ولذلك نشعر بأن استمرار وجود الأمم المتحدة ضروري. كذلك نلاحظ أن الدعم ما زال مطلوبا في بناء القدرة التيمورية الشرقية على الحكم الذاتي، بالرغم من التحسن الكبير في هذا المجال. وما زالت مجالات أخرى في الإدارة العامة، خاصة الإدارة المدنية، تعتمد بشدة على الخدمات التي تقدمها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ونحن نشعر بأنه ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة دعمها في هذا المجال، والذي يشمل أيضا التطوير والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كذلك نلاحظ مواطن الخلل التي تواجه النظام القضائي المكون حديثا. وسوف يدعم هذا النظام جهاز شرطة تيمور الشرقية وقوة دفاع تيمور الشرقية الوليدين، إلا أن الحفاظ على القانون والنظام في تيمور الشرقية لن يكون سهلا.

ختاما لكلمتي، أود أن أعيد التأكيد على أهمية البناء على التقدم الذي حققناه حتى الآن، ومن ثم أهمية استمرار الوجود الدولي في تيمور الشرقية. وهذا من أجل ضمان انتقال البلد بنجاح إلى المجتمع الدولي. وفي الوقت ذاته علينا أن نضمن استمرار التشاور والتعاون مع شعب تيمور الشرقية بغية تنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية المحددة في القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل بابوا غينيا الجديدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دونغي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشيد برئاسة أيرلندا لهذا الشهر وبكم، سيدي الوزير، على سفركم إلى هنا لرئاسة هذه الجلسة الخاصة والعامة لمجلس الأمن بشأن مسألة تيمور الشرقية.

وأرحب أيضا في هذه الجلسة الخاصة بالسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام والإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبالسيد ماري الكتيري، رئيس وزراء تيمور الشرقية. وأعرب عن تقديري للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما صباح هذا اليوم، فقد كانتا ذات عون كبير. وأعرب أيضا عن تقديري للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما ممثل البنك الدولي وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وترحب بابوا غينيا الجديدة بالتطور في انتخاب الجمعية التأسيسية وبالجهود المبذولة لوضع دستور جديد وإقامة مؤسسات دستورية جديدة. فلكي تكون تيمور الشرقية بلدا ديمقراطيا لا بد أن تتوافر لها أمور من جملتها حرية الكلام وحرية الصحافة وحرية المؤسسات الإعلامية. ونشير إلى تقدم أحد صحفيي تيمور الشرقية لعضوية رابطة أبناء جزر المحيط الهادئ في اجتماع أخير للرابطة، عقد في مادان، بابوا غينيا الجديدة قبل أسبوعين تقريبا.

وتواصل بابوا غينيا الجديدة بذل كل ما تستطيع للمساعدة في عملية إنشاء مؤسسات للحكم الرشيد في تيمور الشرقية. ورحبت بابوا غينيا الجديدة مؤخرا بزيارة قام بها ممثلو تيمور الشرقية لدراسة منشآت لجنة أمين المظالم لدينا، وللحصول على المعلومات من إدارة النائب العام. وقد يسر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الزيارة.

ونلاحظ أن أحد المستشارين في مجال القانون الدستوري لدى تيمور الشرقية كان أيضا مستشارا لدى الجمعية التأسيسية لبابوا غينيا الجديدة قبل نحو ٢٨ عاما.

إننا نعتقد أن لدينا دستورا حيا، وأن مؤسساتنا الحكومية لا تخشى شيئا في الدفاع عن دورها واستقلالها على النحو الذي كفله الدستور. كما أننا لم نتردد في تعديل دستورنا ليلائم تطورات سياسية متينة أو ليتمشى مع نظم القيم المتغيرة في بلادنا. وبوصفنا دولة نامية، لدينا قدرة محدودة على المساعدة التي يمكننا أن نقدمها إلى تيمور الشرقية، ولكن ذلك لا يعني أنه ليس بوسعنا أن نتشاطر خبراتنا الإنمائية مع تيمور الشرقية. ونحن لا نزال على استعداد للاستمرار في تقاسم خبرتنا مع تيمور الشرقية. ونعترف بأنه ليست جميع التجارب التي لدينا هي تجارب طيبة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن تيمور الشرقية من التعلم من تجاربنا وتجنب السقطات التي واجهناها.

وتعتقد بابوا غينيا الجديدة أن أي تحول في تمويل أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتيمور الشرقية إلى حساب ائتماني خاص لتيمور الشرقية يقوم على التبرعات يوازي التخلي عن الإقليم. ونعتقد، في هذا الوقت بالذات، عندما يشغل الإرهاب بالنا، أنه من المحتم تقديم الضمانة إلى مواطني تيمور الشرقية لممارسة الحق في الحياة بسلام داخل حدود

آمنة. وتلك الضمانة لا يمكن توفيرها إلا بالإبقاء على وجود لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في ذلك الإقليم.

لذلك تؤيد بابوا غينيا الجديدة الرأي القائل إن الأمم المتحدة ينبغي ألا تخفض من إسهامها في الجهود الإنمائية التي تبذلها حكومة تيمور الشرقية عقب الاستقلال في العام المقبل. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/2001/983.

وهنا ليست هناك مقارنة أفضل من المقارنة بطفل يتعلم المشي. فتيمور الشرقية على شفا الانتقال من كونها طفلا، بيد أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل المشي إلى جانبها لبعض السنوات حتى يبلغ البلد نضجه الكامل. ولقد أجريت انتخابات المجلس التأسيسي. ونحن جميعا ممتنون لأن الانتخابات كانت سلمية وأجريت بطريقة ديمقراطية وشفافة. وتيمور الشرقية لا تزال تتطلب الخبرة لتيسير أعمال الحكومة، فضلا عن توفير النصح المطلوب. وهي تتطلب الخبرة في مجالات القانون والنظام، والصحة، والتعليم، والزراعة، والبنية التحتية الإنمائية، في جملة أمور. وببساطة، فإن بابوا غينيا الجديدة ليست راضية تماما بعد عن أن مؤسسات الحكومة في تيمور الشرقية قد اكتملت بالكامل ووظفت الأشخاص المناسبين.

وهذه الحقيقة تنعكس في تقرير الأمين العام، الذي يقول فيه:

> ”ولكن ما زال الأمر يحتاج إلى العمل الكثير لتحويل الإدارة إلى إدارة وطنية مستدامة وحيوية يتولى شؤونها موظفو الخدمة المدنية من التيموريين الشرقيين، وتتمتع بأطر عمل سياسية وتنظيمية وتشغيلية قوية“. (S/2001/983، الفقرة ١١)

ولقد أشار أيضا بحق إلى أن تخفيض مستوى الخدمات التي توفرها الحكومة يمكنه أن يكون مصدر احتكاك في المستقبل.

لذلك تؤيد بابوا غينيا الجديدة التوصيات الواردة في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام. ونحن نوافق أيضا على ما قاله في الفقرة ٨٥ من التقرير ومفاده أن أي خطة لإنشاء بعثة تخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية يجب أن تتضمن ”مهمات أساسية لا بد منها للمحافظة على التقدم الذي تحقق حتى الآن“.

ونعتقد أن على الأمم المتحدة أن تواصل معالجة المسائل الإنمائية البشرية المتكاملة القائمة على أساس صلب وأكيد للأمن البشري. وبغية تحقيق ذلك، يلزم أن يواصل المجتمع الدولي تمويل جميع المهام الأساسية التي تقوم بها البعثة التي تخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ونحن نرى، إذن، أنه من السابق لأوانه أن تغادر الأمم المتحدة البلد وتتركه على هواه بعد كفالة الاستقلال في العام المقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيان.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب نيوزيلندا بالفرصة لمخاطبة المجلس وهو ينظر في مقترحات وتوصيات الأمين العام بشأن وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. وأود أن أثني عليكم، سيدي، لترؤس أيرلندا المجلس، والإعراب عن تقديرنا العميق لتقرير الأمين العام، الذي عرض هذا الصباح.

ليس هناك المزيد من الحجج الدامغة عن سبب وجوب الأمم المتحدة لإنهاء العمل الذي بدأته أكثر من الحجج التي تقدم بها السيد ألكاتيري بالنيابة عن شعب تيمور الشرقية، وهي أجدد ديمقراطية في العالم. لقد أحرز تقدم

كبير خلال السنتين الماضيتين في مساعدة تيمور الشرقية على الاستعداد لإنشاء دولة، ووضع تاريخ للاستقلال تحدد الآن في ٢٠ أيار/مايو من العام المقبل. وهذه إنجازات رائعة بالفعل، وينبغي أن نحتفل بها بوصفها انعكاسا لالتزام شعب تيمور الشرقية وتصميمه على العمل في شراكة مع مجتمع الأمم المتحدة. ونيوزيلندا، من جهتها، تهنئ شعب تيمور الشرقية والذين ساعدوه على التقدم الذي أحرزه.

وتفخر نيوزيلندا بزمالتها الطيبة مع الدول التي أفصحت عن الدعم القوي لاستمرار دور الأمم المتحدة في تيمور الشرقية فيما بعد الاستقلال. ومن دواعي السرور بشكل خاص أن نتمكن من الإعراب عن مساندتنا للسيد الكاتيري والممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو. لقد تم الإدلاء بخطب بليغة اليوم، وإنني أنوي التكلم ببساطة وإيجاز لتبيان موقفنا.

تثني نيوزيلندا بوضوح وبشكل قاطع على تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وعلى جميع توصياته.

ونعتبر توصياته بتشكيل بعثة خلف تتألف من عناصر الجيش والشرطة والمدنيين خطوة منطقية وضرورية نحو الوفاء بالولاية التي أقرها مجلس الأمن وأدرج تفاصيلها في قراره ١٢٧٢ (١٩٩٩). ونعتبر من الأمور الجوهرية تمويل عناصر الجيش والشرطة والمدنيين في بعثة الأمم المتحدة الخلف من أنصبة حفظ السلام المقررة.

إن استحداث إدارة حكومية فعّالة، حسب المطلوب في القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩)، جزء أساسي لا يقل أهمية لصون الأمن المستقبلي لتيمور الشرقية عن تشكيل جيش فعّال وقوة شرطة فعّالة. إن تمويل البعثة من الأنصبة المقررة لميزانية حفظ السلام ليس ضروريا فحسب بل إنه، برأينا، له ما يبرره. فعلى الجانب المدني، تعتبر المبالغ الإضافية التي طلبها الأمين العام طفيفة مقارنة بالاستثمار العام الذي استثمرته الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، ولكنها حاسمة الأهمية في نجاح ذلك الاستثمار.

إن حجم التخفيض المقترح كبير، غير أنه ملائم وواقعي. وإننا نحذر بالتأكيد من إجراء تخفيضات أكبر أو التعجيل بالجدول الزمني. والنهج الحماسي، ولكن المرن، للأمين العام يضع في الاعتبار إمكانية إجراء تعديلات أخرى على أساس التطورات في الميدان، وإننا نؤيد هذا النهج.

وما فتئت نيوزيلندا تسهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تيمور الشرقية منذ الاستعدادات لإجراء الاستفتاء الشعبي عام ١٩٩٩، وبوسعنا أن نصدق على الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير الأمين العام. والتقرير يتضمن تقييما متأنيا ومحسوبا للحاجة القائمة على النصح والتجارب من أبناء تيمور الشرقية ومن أولئك الذين شهدوا التقدم المحرز وأسهموا فيه. ولقد تكلمنا من قبل عن الحاجة إلى توفير الضمانات لشعب تيمور الشرقية، وللإبقاء على مستويات معينة من الدعم في الأوقات العصيبة التي ينبغي تعزيز التقدم المحرز فيها. وهذه نقاط هامة بالنسبة إلينا باعتبارنا جارا إقليميا، ومساهما بقوات، ودولة عضوا في الأمم المتحدة، وبالنسبة أيضا للدولة الجديدة في تيمور الشرقية.

وتمويل البعثة الخلف من الأنصبة المقررة لحفظ السلام سيوفر الأمن المالي للمهام الأساسية التي حددها الأمين العام في المشاورات الجارية مع المجلس التأسيسي، والمانحين، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو سيوفر أيضا الضمانة لشعب تيمور الشرقية والمجتمع الدولي حيال الإرادة السياسية الجماعية لإكمال العمل الذي صدر عام ١٩٩٩ تفويض بإنجازه.

وقبل عامين، وضع مجلس الأمن رؤيا لمساعدة تيمور الشرقية على أن تصبح دولة مستقلة آمنة وقابلة للحياة. ويؤكد تقرير الأمين العام مدى الشوط الذي قطعته تيمور الشرقية. وتوصياته بينت السبيل الذي يمكن لمجلس الأمن أن يحقق بواسطته الرؤيا والولاية على نحو كامل ونهائي. ونهيب بالمجلس الموافقة على تقرير الأمين العام وتوصياته.

إن المناقشة الجارية اليوم تهيئ فرصة لإعادة التأكيد على التزام الأمم المتحدة القوي بالأمن والاستقرار الدوليين. وتحقيق هذين الهدفين يشكل جوهر عمل الأمم المتحدة – إنشاؤها، وميثاقها، والالتزامات الكامنة في عضوية هذه المنظمة. ونحن نشجع مجلس الأمن على استغلال الفرصة كي يحتفل بالنجاحات التي حققتها الإدارة المؤقتة، ويقدم رسالة قوية عن التزامه بتيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل موزامبيق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بالسيد ماري ألكتيري، رئيس وزراء تيمور الشرقية، وبوفده. إنني أشكره على البيان الشامل الذي أدلى به هذا الصباح.

السيد الرئيس، نشكركم على حضوركم وعقدكم هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة مسألة هامة، وعلى إتاحة الفرصة لنا للمشاركة فيها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن عميق تقديرنا للأمين العام وممثله الخاص، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، على الجهود الدؤوبة التي يبذلها والتفاني في كفالة تحقيق انتقال سلس وتاريخي في تيمور الشرقية. والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية قد مهّد السبيل أمام التطورات الهامة التي ستفضي إلى نيل تيمور الشرقية الاستقلال.

إن انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، والمهمة الموكولة إليه المتمثلة في وضع أول دستور لتيمور الشرقية وتشكيل مجلس وزراء من جميع أبناء تيمور الشرقية، هما خطوتان يتعذر عكسهما باتجاه تحقيق استقلال تيمور الشرقية الذي طال انتظاره. فالطريقة المنظمة التي أجريت فيها الانتخابات والعدد الكبير من الناخبين يدلان دلالة أخرى على النضج السياسي الذي يتحلى به شعب تيمور الشرقية خلال سعيه إلى تقرير المصير وإنشاء دولته بالذات.

ونود أن نشيد بتقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على وضوحه وطابعه الشمولي في التخطيط لوجود دولي في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. فولاية الإدارة الانتقالية الصادرة عن مجلس الأمن والقاضية بإنشاء إدارة مدنية وطنية للمساعدة على وضع الخدمات المدنية والاجتماعية ودعم بناء القدرات للحكومة الذاتية في تيمور الشرقية لم تكتمل فصولا بعد.

لذلك، نؤيد توصية الأمين العام بإنشاء بعثة تخلف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية تكون مهمتها الرئيسية كفالة الأمن في تيمور الشرقية وقابلية هياكل حكومتها للبقاء والاستقرار كخطوة نحو إنجاز الولاية التي أناطها مجلس الأمن بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية. ووجود الأمم المتحدة بعد الاستقلال في تيمور الشرقية يجب أن يتماشى مع المهمة الماثلة أمامها. ومن المحتم إذن أن تراعي جميع الخطط الرامية إلى تصغير حجم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والبعثة التي تخلفها هناك من حيث العناصر العسكرية والشرطية والمدنية الظروف الأمنية السائدة واحتياجات الإدارة الجديدة لتيمور الشرقية. والمعيار الرئيسي الذي يجب

أن يكون هادياً لقرار مجلس الأمن بشأن تصغير حجم البعثة أو سحب وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية أو أية عملية أخرى لحفظ السلام هو النجاح في إنجاز ولايتها.

وثمة جانب هام لكفالة نجاح ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية هو توفر الموارد المالية. ووجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد استقلالها يجب أن يمول باستمرار من الأنصبة المقررة بغية كفالة استدامته. ومثلما يقول الأمين العام في تقريره، فإن ترتيبات التبرع أو تقديم الأموال على الصعيد الثنائي ليست جديرة بالاعتماد لأن ''هذه الموارد قد تصل متأخرة، أو قد لا تصل على الإطلاق، حسبما تتغير أولويات المانحين والمتطلبات الجديدة''. (S/2001/983، الفقرة ٧٤)

إن شعب تيمور الشرقية قدم العديد من التضحيات كدلالة واضحة على التزامه بتطلعاته المشروعة نحو إنشاء دولة تيمور الشرقية المستقلة. ولقد أظهر المجتمع الدولي أيضاً التزاماً متواصلاً بقضية تيمور الشرقية.

وعلى مجلس الأمن الآن أن يكفل عدم تقويض جميع هذه التضحيات والاستثمارات. وعلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي عموماً العمل الآن على نحو حاسم وإظهار عدم التخلي عن شعب تيمور الشرقية في هذه الفترة الحاسمة.

ونهيب أيضاً بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم تيمور الشرقية بعد نيلها الاستقلال فيما تبني نظامها الخاص للحكم المستدام. وتوفير المساعدة التقنية والمالية وخلاف ذلك سيكون أمرا حاسما لتيمور الشرقية كي تنضم إلى مجتمع الأمم في وقت قريب.

وعلى المجتمع الدولي أن يوفر الآن الموارد الضرورية لإنجاز ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في الوقت المناسب، وإرساء الأسس لدولة مستقلة في تيمور الشرقية. والموارد التي تأتي من الأنصبة المقررة يجب أن تتوافر بالقدر الكافي، ويجب السماح لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية والبعثة التي تخلفها باستعمال الموارد بطريقة تتصف بالمزيد من المرونة أثناء الوفاء بالولاية المعقدة في تيمور الشرقية.

وموزامبيق، من جانبها، ستواصل تقديم إسهاماتها المتواضعة في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وإلى شعب تيمور الشرقية. ونحن نتطلع إلى الاحتفال في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ باستقلال هذه الأمة الشقيقة.

وختاما، أعرب مرة أخرى عن عميق امتناننا وتقديرنا للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، ومن خلاله، للرجال والنساء العاملين في الإدارة الانتقالية للمهمة المشكورة التي يؤدونها في تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل المكسيك. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نافاريتي (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): معالي الوزير، أود أن أتقدم لكم بالشكر على ترؤسكم شخصيا لهذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في اليوم الذي تختتم فيه أيرلندا رئاستها الناجحة للمجلس خلال هذا الشهر، والتي برهنت بلادكم خلالها على التزامها بالشفافية في أعمال هذه الهيئة.

وحيث أنه يبدو أنني آخر المتكلمين في قائمة حافلة بالمتكلمين، سأحاول توخي الإيجاز قدر المستطاع.

إن الأحداث التي وقعت في تيمور الشرقية خلال العامين المنصرمين، وعلى وجه الخصوص تلك الأحداث التي جرت منذ انتخابات ٣٠ آب/أغسطس من هذا العام، تشهد على الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحققها العمل المتضافر عندما يكون الهدف هو توطيد السلام. والمكسيك تدعم الجهود المتضافرة التي تقوم بها الأمم المتحدة مع ممثلي الحكومة الانتقالية، التي يرأسها السيد ماري ألكاتيري، كبير

الوزراء في الحكومة الانتقالية الثانية، الذي نرحب بوجوده بيننا في هذه المناقشة اليوم.

وتتشاطر بلادي الفكرة التي عرضها ممثلا الفلبين والبرازيل، من بين آخرين، في هذه المناقشة، والتي مفادها أنه لا أحد يستحق اعترافا بالفضل أكثر من شعب تيمور الشرقية لما تحلى به من شجاعة وتصميم في وجه التحديات الجسيمة. كما نعرب عن امتناننا للموقف البناء الذي اتخذته حكومة إندونيسيا الجديدة، ونحن مقتنعون بأن الحوار السياسي بين الأطراف الرئيسية كان عاملا أساسيا وراء التقدم الذي تحقق. ونأمل أن قنوات الاتصال والتعاون بين سلطات إندونيسيا وتيمور الشرقية سوف تتعزز.

إن وجود السيد سيرجيو دي ميلو الذي تميز بعمله الرائع بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، معنا في هذه القاعة، إنما يعبر عن الأهمية التي تعلقها هذه المنظمة على قضية هذه الدولة الناشئة.

ونعرب عن تأييدنا لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن الفترة من ٢٥ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، والمعروض علينا. ونؤيد على وجه الخصوص تلك التوصيات المتعلقة بالبعثة الخلف، والتوصيات التي أيدها عمليا كل من شارك في هذه المناقشة، والمتعلقة بفترة ما بعد الاستقلال. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن نحافظ على وجود الأمم المتحدة من أجل ترسيخ التقدم المحرز، فضلا عن تلبية احتياجات شعب تيمور الشرقية وحتى يتسنى تحقيق انتقال سلسل وهادئ في مرحلة ما بعد الاستقلال. والتحدي الحقيقي سيتمثل في تهيئة الظروف الضرورية لإقرار سلام دائم والبيئة المؤدية لتحقيق التنمية المستدامة في تيمور الشرقية. ونعتقد أنه من الضروري أن يواصل مجلس الأمن إجراء استعراض دوري للحالة هناك.

ونحن نؤيد الخطة الرامية إلى إنشاء بعثة متكاملة لحفظ السلام يرأسها ممثل خاص للأمين العام بغية ضمان أمن تيمور الشرقية واستقرار هياكلها الحكومية وإمكانية استمرارها. كما أن العنصرين العسكري والمدني وعنصر الشرطة المدنية ستكون كلها عناصر هامة من أجل تمكين سلطات تيمور الشرقية من أن تتولى المسؤولية تدريجيا في الإطار العام لإدارة فعالة للإقليم.

ونناشد المجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود من خلال دفع الأنصبة في الحساب الخاص لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في الوقت المحدد. فهذه الموارد لازمة كيما يمكن لبعثة الإدارة الانتقالية أن تفي وفاء كاملا بالولاية المنوطة بها بموجب قراري مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) و ١٣٣٨ (٢٠٠١). وفي هذا السياق، فإن مشاركة المؤسسات المالية الدولية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وبالطبع، المانحين الثنائيين، ستكون أساسية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو مرة أخرى كي يرد على الملاحظات والأسئلة التي طُرحت.

السيد فييرا دي ميلو (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم وأشكر كل المتكلمين الذين أخذوا الكلمة اليوم، على الكلمات الرقيقة التي وجهت إلى زملائي التيموريين الشرقيين، ولموظفي الإدارة الانتقالية ولي.

كما أود أن أعرب عن امتناننا – الامتنان التيموري والدولي على حد سواء – للتأييد القوي الذي عبر عنه كل الأعضاء وغير الأعضاء ممن أخذوا الكلمة اليوم، لمجموعة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بمرحلة ما بعد إدارة الأمم المتحدة الانتقالية وما بعد استقلال تيمور الشرقية، بهدف ترسيخ المنجزات التي حققتها الإدارة الانتقالية . إن مصادقتكم – التي نأمل أن تتأتى من خلال

بيان رئاسي – على ضرورة أن تبقى الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا من خلال توفير مصدر تمويل يمكن التنبؤ به ويعول عليه في تلبية احتياجات ما بعد استقلال تيمور الشرقية – التي ستكون على الأرجح، وأكثر من أي بلد آخر، هي طفل الأمم المتحدة وهذا المجلس – ستبعث برسالة قوية مطمئنة للشعب وللحكومة الانتقالية الثانية، التي أمامها تحديات ضخمة في الأشهر المقبلة، وأيضا للجمعية التأسيسية لتيمور الشرقية.

وقد أحطنا علما بعناية تامة، بنصائحكم وتعقيباتكم والتي سنضعها نصب أعيننا خلال الأسابيع والأشهر المقبلة. كما لاحظت مع الارتياح أنه لم تُطرح علينا أسئلة محددة أو شواغل بعينها في غضون هذا النقاش، وهو الأمر المشجع حقا.

ومن دواعي سرورنا البالغ أن المجلس على استعداد للترحيب بأن يكون يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ موعدا لاستقلال تيمور الشرقية. وسيجعلنا ذلك، بالتأكيد، نركز في عملنا ونضاعف من جهودنا في معالجة كل المجالات التي نوقشت هنا اليوم في الفترة المؤدية إلى الاستقلال.

سيقدم الأمين العام، بالطبع، في كانون الثاني/يناير من العام المقبل، تقريره نصف السنوي إلى المجلس، قبل انتهاء ولاية بعثة الإدارة الانتقالية، وذلك يوم ٣١ كانون الثاني/يناير. وسيحتوي ذلك التقرير، كما تمنى عدد من المتكلمين، بلورة لهياكل الأمم المتحدة بعد الاستقلال، وكذلك الاحتياجات المحددة لحكومة تيمور الشرقية المستقلة، والتي ما كان يمكن أن تعرض بما هو أكثر من هذه الطريقة الأولية في التقرير المعروض على المجلس في هذه المرحلة.

أخيرا، أود أن أشكر شعب وحكومة أيرلندا، وأنتم، يا معالي الوزير، والممثل الدائم رايان، وزملائه على تضامنكم مع قضية تيمور الشرقية ودور الأمم المتحدة في ذلك الإقليم. واسمحوا لي، معالي الوزير كاون، أن أعرب عن شكري الخاص لكم لعبوركم المحيط الأطلسي لترؤس هذه الجلسة، وسأحاول أن أقول ذلك باللغة الغيلية، واستمحكم عذرا لعدم سلامة نطقي للعبارة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أن السيد ألكاتيري يود أن ينتهز الفرصة ليرد على الإسهامات التي استمع إليها خلال هذه المناقشة.

السيد ألكاتيري (تكلم بالانكليزية): في الحقيقة لا أريد أن أرد على الإسهامات؛ أريد فقط أن أطرح بعض الاستنتاجات.

لقد جئنا إلى هذا الاجتماع من مكان بعيد جدا ومعنا شواغل كثيرة. إن توقعات شعبنا عظيمة بشكل متزايد، ونحن الآن نواجه نوعا آخر من التوقعات: توقعات المجتمع الدولي منا. لكننا نعتقد بأن الدعم الذي نلقاه هنا سيعطينا قدرا أكبر من الطاقة والقدرة على الابتكار، وبطبيعة الحال، القوة لمواجهة كل هذه التحديات والتوقعات. وبدون دعم المجلس سيكون من الصعب جدا علينا أن نواجهها. ولكن مع هذا النوع من التعاطف والدعم سيتمكن شعب تيمور الشرقية، وحكومته والإدارة الانتقالية من جعل المستحيل ممكنا، وسنبذل قصارى جهدنا ليكون لنا بلد مستقر، بلد سلمي في تلك المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أننا حظينا اليوم بمناقشة مثيرة جدا بشأن تيمور الشرقية في لحظة هامة من مرحلة انتقالها إلى الاستقلال. ويسرني بوجه خاص أن الممثل الخاص السيد فييرا دي ميلو والسيد ألكاتيري، وكذلك السيدة بورغيس والسيد دي أروجو، كانوا هنا ليسمعوا شخصيا رسائل المؤازرة القوية لاستمرار مشاركة الأمم المتحدة في تلك العملية. وباعتباري وزير خارجية أيرلندا، وهي بلد يرتبط بروابط وثيقة مع تيمور الشرقية، أتشرف

بكوني أترأس اجتماعا إيجابيا كهذا يتوج أسابيع من المناقشات، وبأن أدلي ببيان رئاسي في الاجتماع التالي. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للاستماع إلى عبارات الإطراء والكلمات الطيبة التي وجهت إلى أيرلندا، وإلى وفدنا هنا، وإلى ممثلنا الدائم، السيد ريتشارد راين، وإلى العاملين معه، للطريقة التي ترأسوا بها أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر. إننا فخورون جدا بهم. لقد تفوقوا وعملوا وفق أحسن تقاليد الخدمة العامة. ونحن ممتنون جدا للعمل الممتاز الذي أنجزوه خلال هذا الشهر، بل خلال عضويتنا في هذه الهيئة. ونتطلع إلى مواصلة ذلك العمل مع زملائنا في تناول موضوعات الساعة.

وأنا واثق بأننا جميعا نقدر التزام الأمين العام القوي بتيمور الشرقية أيضا، الذي ظهر باستمرار، ونقدر أيضا التأييد العظيم المعرب عنه هنا لتقديره. وإننا نتطلع إلى مشاركته الشخصية المستمرة كعامل هام في نجاح هذا العمل.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.